

بعلبك تُوِّجت
مهرجاناتها
بـ «حقبات» هبة
طوجي وأسامة
الرحباني | 14



جعجع يُهدّئ ورعد يُهدّد
الحكومة واثقة الخطوات وتراقب الشارع | 2



تشكيك أميركي باستعادة «الحزب» لقدارته | 2

جوزاف ونواف... شجاعة استرداد الدولة | 3



■ تحت المجهر | 7-6

ملف المراقبين
الجويين إلى
الحلقة: هل تكفي
إعادة إحياء «مركز
التدريب»؟



■ العالم | 11

سباق محموم
بين ضمّ
الضفة الغربية
والاعتراف بدولة
فلسطين

2 . محليات

أسرار	✍ رُصدت اتصالات من وزراء ثنائي «حزب الله» وحركة «أمل» ببعض الدوائر في السراي الحكومي، ما اعتبر محاولة لإيصال رسالة أن سفك التصعيد قد بلغ محده، وأن العودة إلى طاولة مجلس الوزراء حتمية.	✍ طالبات جهات سياسية بتبنيهِ «حزب الله» وإعلامه بعد الحملات التي تشن على السعودية بطريقة مباشرة وغير مباشرة ما يشكل انتهاكًا للالتزام لبنان بحسن العلاقات مع الدول العربية وما سيرتك ذلك من انعكاسات اقتصادية سلبية.	✍ أدى سكان منطقة جونية والمعاملتين ارتياحهم للإجراءات التي اتخذتها القوى الأمنية وأدت إلى توقيف العشرات من تجار المخدرات وشبكات تزويج الأعمال المخلة بالأداب.
-------	---	--	---

جعجع يهودئ ورعد يهودّد

الحكومة واثقة الخطوات وتراقب الشارع

الجنوب أو في كل لبنان». وتوقع بأن يكون «تسليم السلاح طوعًا، وأن الجيش اللبناني سيقوم بما هو مطلوب منه في نهاية آب».

الدعم الدولي

سألت أوساط سياسية بارزة عبر «دء الوطن»: متى سيتمرج المجتمع الدولي دعمه لبنان تعزيزًا لقرارات الدولة اللبنانية؟ هل سيتمرج الدعم بعد تنفيذ قرارات الحكومة أم بعدًا من الآن؟ وهل ستمضي الدولة قدمًا في قراراتها؟ ماذا سيفعل «حزب الله» إذ ليس واضحًا ما إذا كان سيعلن نهاية مشروعه المسلّح؟ فهل سيكتفي بهذا القدر من الردود التي صدرت عنه، والتي يَبْتَنِ أن لم يفعل شيئًا؟ وقالت الأوساط: «في أي حال، يشهد لبنان حاليًا مسارًا دوليًا ودوليًا لبنانيًا «طاحشًا»، ويمضي من دون إبطاء».

الاستنفار الأمني

في موازاة ذلك، أوضحت مصادر أمنية لـ «نداء الوطن»، أن حجم الاستنفار الأمني لا يزال مرتفعًا، إذ إن القرار واضح في حفظ حرية التظاهر والعترض، لكن من دون التعدي على الأملاك العامة والخاصة، وأشارت إلى أن الإجراءات ما زالت مشددة خصوصًا في الأماكن الحساسة والتي تشكل خطوط تماس تاريخية أو مناطق ممكن أن يؤذي أي انتهاك إلى إشغال فتنة.

وأكدت على إبقاء الطرق مفتوحة وخصوصًا الرئيسية وطريق المطار، مشيرة إلى أن الوعي الداخلي هو أساسي وهناك تجاوب من المواطنين نظرًا لحجم المخاطر.

وأكدت على إبقاء الطرق مفتوحة وخصوصًا الرئيسية وطريق المطار، مشيرة إلى أن الوعي الداخلي هو أساسي وهناك تجاوب من المواطنين نظرًا لحجم المخاطر.

إلى ذلك، أشارت مصادر متابعة لـ «نداء الوطن» إلى

تشكيك أميركي باستعادة «الحزب» لقدارته

بزع سلاح «حزب الله» بحلول 31 كانون الأول، وبدء العملية في غضون 60 يومًا، وإتمامها في غضون 120 يومًا. وفي واشنطن بدا الخبراء والدبلوماسيون متفسمين حول إمكانية تطبيق هذا «المقترح الطموح» الذي يهدف لمعالجة «اشكالات مزمنة متعلقة بالفصائل المسلحة العاملة داخل حدودها».

ويؤكد مصدر دبلوماسي مقرب من وزارة الخارجية الأميركية أن نجاح لبنان في تنفيذ هذه الإجراءات يتوقف على عاملين محوريين: ضمان أمن إسرائيل، وتمكين الجيش اللبناني من تولي دور القوة العسكرية الشريعية الوجودية في البلاد. ويؤكد المصدر أن تحقيق هذا التوازن يتطلب الالتزام الصارم بالمراحل المحددة، وعلى لبنان أن يحلّ الالتزامات إلى نتائج ملموسة بشكل حاسم. وهو ما أكدّه وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو بقوله: «هدفنا في لبنان هو دولة لبنانية قوية قادرة على مواجهة «حزب الله» ونزع سلاحه».

ويشير الخبراء إلى أن «حزب الله»، إلى جانب الفصيل الشيعي في الحكومة، يعارض بشدة مبادرات نزع السلاح. ويُعتبر مقاومته جزءًا من موقف أوسع نطاقًا ضد التدخلات الأميركية، معتبرًا نزع السلاح استسلامًا للقوى الأجنبية. وهي وجهة نظر قد تزيد من تصعيد التوترات.

وعلى الرغم من هذه المعارضة، من الواضح أن المجتمع الدولي، وخاصة الولايات المتحدة، قد ربط أي تعاون ودعم عسكري أو اقتصادي

نداء الوطن

جوزاف ونواف...شجاعة استرداد الدولة

يشكّل رئيس الجمهورية العماد جوزاف عون ورئيس الحكومة نوّاف سلام ثنائيًا متناغمًا وناجحًا في إدارة الجمهورية وفي التصدّي للمشكلات التي يواجهها العهد والتي ورثها من عهد رئيس الجمهورية السابق ميشال عون والعهود التي أدار فيها «حزب الله» دفة الحكم معتقّدًا أنّه سيطر بشكل نهائي على قرار الدولة، من خلال السيطرة على الحكومات ورؤسائها. بعد جلستي الحكومة في 5 و7 آب وقرار حصر السلاح بيد الدولة، يمكن القول إن عهدًا جديدًا بدأ للبنان على أنقاض العهد التي تحكّم بها «حزب الله»، ويمكن ملاحظة الفرق الذي أحدثه اختيار سلام رئيسًا للحكومة في هذه المرحلة، وربما في المراحل الآتية.

نجم الهاشم

فشلت محاولات «الحزب» في التخفيف من حدة التناغم بين عون وسلام، وفشل الحزب في التحيّض على سلم من خلال اتهامه بأنّه يتنازل عن صلاحيات رئيس الحكومة. كل حملات «الحزب» ارتدّت عليه سلبيًا ووصولًا

إلى قرارات الحكومة بحصرية السلاح وتكليف الجيش بالتنفيذ. كان يكفي أن يتّصل مفتي الجمهورية الشيخ عبد اللطيف دريان بالرئيس نّواف سلام ليهنّئه بقرار حصر السلاح بيد الدولة اللبنانية، بعد جلسة الثلاثاء 5 آب، لكي يكرّس موقعه ويردّ عنه الاتهامات، ويحضّن دوره في السراي الحكومي في هذا العهد.

لا تتعلّق المسألة بورقة السفير الأميركي توم براك، ولا يمكن رفضها بالمطلق لأنّها فقط ورقته على رغم أنّها تحتوي خريطة طريق لتنفيذ اتفاق وقف النار في 27 تشرين الثاني الماضي. الأساس يعود إلى هذا الاتفاق الذي وافق عليه «الحزب» ووقعته حكومة الرئيس نجيب ميقاتي بالتعاون والتنسيق التامين مع رئيس مجلس النواب نبيه بري بعد إلحاح «الحزب» على

وقف الحرب ضدّه بعدما أدرك أنّ نتائجها إذا استمرّت ستكون كارثية عليه.

مسؤولية «الحزب» لا مسؤولية الحكومة

ما يقوم به الحكم والحكومة اليوم، وبالتعاون مع التسليق أيضًا مع الرئيس بري، هو محاولة مدو أخطاء استراتيجيات «حزب الله» الكارثية على لبنان وعلى الدولة والطائفة الشيعية تحديداً، ومحاولة إقناعاً ما يمكن إنقاذه من أجل استعادة القرار السياسي والأمني، واستعادة الجمهورية وبسط سيادة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية. هذا ما وافق عليه «الحزب» في قرار وقف النار، فلماذا يبرّد أن يحقل المسؤولية للحكم والتخلي عن سلطه على رغم كل من يقف معهم؟ ورقة براك ليست إلا خريطة طريق لتطبيق ما وافق عليه «الحزب» وبالتالي هذه مسؤولية «الحزب» وليست مسؤولية الحكومة.

نّواف بك سلام وجوزاف عون مقل، يعملان على وضع خريطة طريق للعودة من جهنم، ومعهما كل مكّونات الاستقرار الإقليمي، ويتوقعون أن تكون الأسابيع

والأشهر المقبلة حاسمة بالنسبة للبنان في مواجهة هذه التحديات الملحة أو مواجهة خطر الانزلاق إلى صراع أوسع بين الجماعات المسلحة وسلطة الدولة.

وما يزيّد الأمور تعقيدًا، أن تقييمات الاستخبارات الأميركية الأخيرة تشير إلى أن «حزب الله» يسعى إلى إعادة هيكلته قُبيلته. ومع ذلك، لا تزال الشكوك قائمة حول قدرة «الحزب» على استعادة قوته العملياتيّة إلى مستويات ما قبل الحرب، لا سيما في ضوء الخسائر الكبيرة والتفريق المكثف من جانب السلطات اللبنانية والقوات الدولية. فقد أفادت مصادر عسكرية أميركية أن قيادة صفوفها القيادية، وبسطة معهد دراسات الحرب في واشنطن الضوء على الصعوبات التي يفرضها فقدان القادة المخضرمين، ما يجعل استبدالهم بمقاتلين عديمي الخبرة أمرًا صعبًا، إن لم يكن مستحيلًا، ما يعيق قدرة «حزب الله» العملياتيّة بشكل كبير. إضافةً إلى ذلك، تواجه جهود «حزب الله» في إعادة إمداده بالأسلحة تحديات بسبب «فقدان طرق التهريب الحيوية وتدمير المخزونات»،

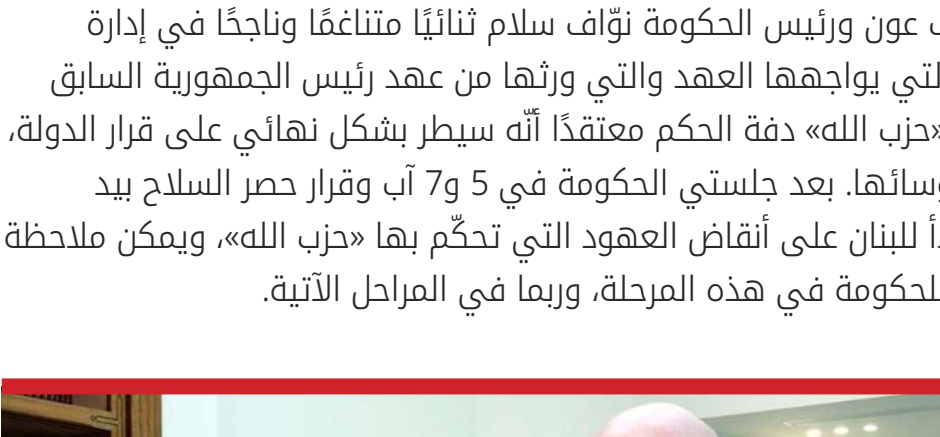
ما يعيق الدعم الإيراني. وتُقدّر هذه الديناميكيات الإقليمية المتغيرة قدرة إيران على توريد الأسلحة إلى لبنان بشدة.

أثبتت الوقائع المتلاحقة أن هتافات «نّواف سلام صهيوني» التي أطلقها جهاهير «حزب الله» لم تكن مجرد هتاف اعذر عنه «الحزب»، بل تهديدًا مباشرًا له من خلال استدراك ما يمكن أن يتّخذ من قرارات متعلّقة بسلاح «الحزب». ولذلك أتت الحملات المتلاحقة عليه في هذا السياق ووصلت إلى حد التجريح الشخصي والإهانات والتعريض لكرامته. ولكن كل رهانات «الحزب» سقطت. وبشي نواف سلام صامدًا معطيًا لرتاسة الحكومة وللحكومة الدور الذي يجب أن تقوم به ومظهرًا صلبة فاجأت الذين حاولوا تهديد، وتذكيره بمصرير رفيع الديري من خلال التذكير المتكرر بقطع الأيدي التي تمتد إلى سلاح «الحزب».

نداء الوطن

جوزاف ونواف...

شجاعة استرداد الدولة



الرئيس عون مستقبلاً الرئيس سلام



يرفض عودة القرار إلى الدولة واستعادة دور الجيش. خطاب المرجعيات الشيعية الدينية انضوى تحت سقف خطاب «الحزب» لأنّه يعمل على ربط مصيره ومصير سلطه بمصير الشيعة في لبنان بينما قراره مرتبط بإيران.

لم تكن مسألة عابرة أن يتحدّث أمين عام «الحزب» الشيخ نعيم قاسم في الوقت نفسه الذي كانت تتجمع فيه الحكومة لاتخاذ القرار في موضوع سلاح «الحزب» وفي مناسبة مرور أربعين يومًا على اغتيال إسرائيل اللواء محمد سعيد أيزدي في فيلق القدس في 22 حزيران كاشفًا عن أنّه وصل إلى لبنان بعد يومين من اغتيال السيد حسن نصرالله للإشراف على عمل «الحزب» الذي كان يحتاج إلى قيادة. سبق لقاسم أن وجّه رسائل تهديدية عديدة في كل إطلاسه إلى الرئيسين سلام وعون ولكن كل هذه التهديدات عبرت وكأنّها لم تكن.

بعد الجلستين صدرت مواقف من «الحزب» تقول إن الحكم والحكومة يعتربان أن الطائفة الشيعية غير موجودة وذلك لانّهما اتخذا القرارات بحصرية السلاح وبالموافقة على ورقة توم براك على رغم انسحاب وزراء «الثاني» من الجلستين. ولكن في الواقع العكس هو الصحيح. فـ «الحزب» يتصرف وكأنّه لا يعترف بوجود الطوائف الأخرى ولا يريد أن يفهم أن ثمة تطورات كبيرة حصلت في المنطقة وتعكس حكمًا عليه وعلى لبنان.

رأهن الحزب على تخويف الرئيس سلام ولكن بدل أن يخاف خوّف من هذّوه.

رأهن «الحزب» على تفهّم لبس الجمهورية لرفضه تسليم سلطه. بينما الرئيس كان يراهن على تفهّم «الحزب» لخطورة المرحلة. كان يريد أن يسفّوه موقعًا لكي يسلفهم. ولكن عندما دقّت الساعة اتّخذ القرار، لم يخب بل أقدم.

ورأهن «الحزب» على أن يسحب الرئيس عون ملف على قرار الدولة. ولكنّه كان مضطًا ولم يحسم جيدًا حساب المواجهة مع الرئيس نّواف سلام ومع عهد جوزاف عون.

رأهن على خلاف عون وسلام من باب اتهام سلام بأنّه تتنازل عن صلاحيات رئيس الحكومة وحاول علنًا تحريض السّنة عليه ولكنّه فشل.

رأهن على تحذير الجيش من الانقسام في حال أراد تطبيق مقررات مجلس الوزراء، ولكنّه رهان خاسر.

رأهن على التحركات الشعبية الرافضة لنزع سلاحه، ولكنّها تحركات محصورة في مناطق يبنته.
رأهن على خلفائه السابقين وجال عليهم. فوجد أنّهم ما عدوا حلفاء ويطالبونه بتسليم سلطه.

رأهن على 7 أيار جديد ولكن 7 آب 2025 محّا آثار ذلك اليوم من العام 2008.

لا يعترف بوجود الدولة

في الأساس لم يعترف «حزب الله» منذ انطلاقتها عام 1982 بوجود دولة وجيش. وهو يعرف أن استمرار وجوده يكون على أنقاض الدولة والجيش. ولذلك

نداء الوطن

جوزاف ونواف...

واشنطن تحكم قبضتها الناعمة: لا انسحاب... ولا تورّط

أعادت الحرب الإسرائيلية على غزة تشكيل قواعد الاشتباك الاستراتيجي في الشرق الأوسط، ودفعَت الولايات المتحدة إلى إعادة النظر في استراتيجيتها التي سادت منذ عهد باراك أوباما، والمبنية على مبدأ «الانكفاء الذكي» و«التوازن من الخارج». وبينما كانت واشنطن تتجه لتقليص حضورها العسكري والانصراف نحو شرق آسيا وأوكرانيا، فرضت تطورات غزة واقعًا مغايرًا: العودة إلى المنطقة، ولكن بشروط جديدة.

لم تكن العودة خيارًا حرًا، بل استجابة قسرية لانكشاف محدودية السياسة الأميركية القائمة على «القيادة من الخلف»، التي قامت على تمكين الحلفاء المحليين من إدارة التوترات. لكن اندلاع الحرب، وعجز الحلفاء الإقليميين عن ضبط الفوضى، أثبتا أن لا بديل عن الدور الأميركي المباشر، ولو بشكل انتقالي ومحدوب.

واشنطن عادت بتقلها السياسي والعسكري واللوجستي، أولاً عبر إدارة بايدن، ثم من خلال إدارة ترامب التي لم تكفّ بالحكم لإسرائيل، بل ذهبت نحو مواجهة مباشرة مع إيران، في سابقة تخلّطت سياسات الإدارات السابقة. وفي خلفية هذا الاندراج، بدا جليًا أن إسرائيل لم تكن تسعى فقط للرد على عملية حماس، بل لتحفيز تدخل أميركي أشمل، يعيد رسم المشهد الإقليمي ويمنع تمدد طهران في فراغ متزايد.

بموازاة ذلك، تصدّعت التحالفات التقليدية لواشنطن. دول الخليج حافظت على استقلالية متزايدة، رفضت الاصطفاف مع العقوبات الغربية على روسيا، وعززت علاقاتها مع الصين التي رعت اتفاقًا تاريخيًا بين الرياض وطهران في آذار 2023. هذا الواقع أدّى أن واشنطن لم تعد تنكر التأثير في المنطقة، لكنها لا تزال القوة الوحيدة القادرة على التحرك الحاسم.

على المستوى الداخلي، واجهت واشنطن ضغطًا غير مسبوق من الرأي العام، خصوصًا بين الشباب واليسار التقدمي، احتجاجًا على الدعم غير المشروط لإسرائيل. الاحتجاجات الجامعية، وانتقادات أعضاء في الكونغرس، ومذكرات التوقيف الدولية بحق قادة إسرائيليين، كشفت هشاشة الخطاب الأميركي حول «حقوق الإنسان» و«المغايير المزدوجة»، ووضعت الإدارة أمام تحدٍّ أخلاقي واستراتيجي معقّد.

أما الصين وروسيا، فقد ظهرتا كقوى عاجزة عن فرض التهدئة أو لعب دور مقال، ما منح واشنطن فرصة لاستعادة موقعها كقوة محورية لا غنى عنها، وإن من بوابة الضرورة لا الرغبة.

في المحصلة، لم تعد واشنطن قادرة على الغياب الكامل، لكنها غير مستعدة للفرق مجددًا. لذلك تتجه اليوم نحو استراتيجية هجينة تقوم على «الاندراج الانتقائي» و«الردع المرن»: تدخلات محسوبة، تحالفات وظيفية، قيادة من الأمام، لا من الظل.

هذا التحول لن يكون بلا تأثير على ملفات المنطقة، في لبنان مثلاً، قد يتحوّل الاندراج الأميركي إلى ورقة ضغط إضافية على «حزب الله» أو إلى حافز لاستعادة التوازن السياسي في ظل انسداد الأفق الداخلي. وفي سوريا والعراق واليمن، ستكون واشنطن أمام اختبار مستمر: هل تواصل الإسكاف بخوض التهدئة، أم تعود إلى لعبة النفوذ الشن؟

الشرق الأوسط اليوم ليس كما عرفته واشنطن في مطلع القرن. القوى تعبر، المزاج الشعبي يتحوّل، والشرعية اهتزّت. وما تسعى إليه الولايات المتحدة ليس قيادة شاملة، بل إدارة متوازنة لفوضى بلا منتصرين.

سناء الجاك

الحزب الإلهي والتيار الباسيلي والوّد الجهنمي

أغل «حزب الله»، أن جلستى مجلس الوزراء الأخيرتين، كانتا في قصر بعبدا، أي أن رئيس الجمهورية جوزاف عون حضر مَقرّاس، ومع ذلك لا بأس باللعب على تناقضات لا وجود لها بالادعاء أن عون «على سلامته»، وأنه أكثر وطنية من رئيس الحكومة تامر سلام، وكان ما صدر عن الحكومة هو صنيعة «الخائن» سلام وحده.

والرد على هذه الخيانة العظمى تولاه «فيلق الدراجات النارية»، فخرج الشباب إلى الشوارع هاتفين «شعبة.. شعبة»، تماقا كما فعلوا بعد 19 تشرين الأول عام 2019، لتخويف اللبنانيين الذين نزلوا إلى الساحات ضد منظومة الفساد المحمية بالسلاح، وضد زعمائها «كاهم يعني كاهم».

والواضح أن «الحزب» الذي لم يعد يملك إلا مثل هذا الفيلق، بالإضافة إلى «كتيبة الأهالي»، يواصل التملص من استحقاق تسليم سلاحه للدولة والتحول إلى حزب سياسي كغيره من الأحزاب والقوى اللبنانية، وفق ما ارتضى في تشرين الثاني الماضي بعد هزيمته الموصوفة، وبوساطة ورعاية وإشراف من الموريكيين، وذلك قبل انتخاب جوزاف عون رئيسًا وقبل تكليف نواف سلام تأليف حكومته الحالية التي أعطاها الثقة، مرتين، وليس مرة واحدة.

ولكن «الحزب»، وكعادته، يوافق ثم يرتد، ويتمسك بسلاح لم يعد ينفعه، فقط لتحصيل مكاسب في السلطة، ويتنحج بأن الدولة لم تحم أهل الجنوب من الاعتداءات الإسرائيلية، ويتجاهل أنه وبفضل حرب الإسناد، استعصى الاحتلال الذي أوجد حزانًا محرومًا من الأراضي اللبنانية ومنع عودة الأهالي إلى قراهم، وهو اليوم يحتل نقاطا خشنا قابلة للتمدد.

ولا عجب أن يلاقى التيار الباسيلي حليفه اللدود، فالصهر العزيز، الذي أفلس ولم يعد لديه إلا الرهان على عودة الفوضى واضعاف الدولة ومؤسساتها، تلقف «الحادث الجلل»، وتندد بورقة الشيطان الأكبر، وشكك بإمكانية تنفيذ بنودها، حتى أن أحد نوابه استبعد دخول الجيش إلى مناطق «يحميها شعبها»، والاحتكاك مع الأهالي، أي إلى الضاحية الجنوبية لبيروت والتي هي من ضمن لبنان وفق الخريطة الشرعية، ومن ضمن دولة «حزب الله» وفق خريطة الممانعة

ولا عجب حين يعتبر «الحزب» وحليفه الباسيلي، أن الورقة الأميركية هي ورقة إغعان، إن لجهة بسط سلطة الدولة على كامل أراضيها، ومن ثم انسحاب إسرائيل ووقف أعمالها العدوانية، والتفاوض لإعادة أسرى «حزب الله» المهزوم بقي مواجهة إسرائيل، وإعادة الإعمار وعودة الأهالي إلى قراهم، ومن دون فرض صلح وتطبيع مع العدو الإسرائيلي.

فتحقيق كل هذه النقاط التي تعيد لبنان دولة طبيعية قابلة للنهوض، لا تفي بمطالب «الحزب» و«التيار» وباقى المعامين، فقط تطهير الحكومة بقي بالمطلوب، ليصار بعد ذلك إلى استحداث فراغ كاذبي كان في زمن الود الجهنمي، مع اختلاق أزمات تعزل مسيرة البلاد، وتحول دون بحث مسألة السلاح الذي لا وجود للحزب الإلهي من دونه، لأنه في الفوضى خلق، وفي ظل دولة القانون والمؤسسات.. لا شيء، ولا إلاك أن سلّم سلّاحه.

إعادة تعريف دور رئاسة الحكومة في معادلة السلطة نواف سلام... عمامة صاحب الدولة

سامر زريق

يواصل «حزب الله»، وبإسناد من «عين التينة»، تسليط مدافعه السياسية والإعلامية والدينية على رئيس الحكومة نواف سلام، في حملة شعواء ترمي إلى وضعه تحت ضغط رهيب، في موازاة العمل على إعادة إنتاج الاستقطاب العمودي بين السنة والشيعة، عبر خطاب تبويوي ولائني ينسج بالغلّو الشديد، يحاول تصويره وكأنه المسؤول عن «دم الحسين».

ما بين جيوش المغرّدين و «الفسابكة»، وفرسان الدّراجات النارية من زمر البلطجية وذوي مذكرات التوقيف المتدثرين بعباءة «الثّنائي»، تبرز مواقف متطرّفة لرجال دين في مواقع اعتيادية يدينون ل«الثّنائي» بوصولهم إليها، وعلى رأسهم نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، الشيخ علي الخطيب، الذي توجّه بالاسم إلى رئيس الحكومة خلال ندوة، يوم الثّلاثاء، أعقب جلسة حصرية السلاح، بكلام يتجاوز اللياقات وأدبيات الخطاب والنقد قائلاً له «سوّد الله وجوهكم».

ومع ذلك، ورغم حصول الرئيس نواف سلام على دعم «دار الفتوى»، ألا أنه لم يسع إلى استتماره في البحث عن مشروعية سنية، يعرف القاضي والداني أنها غير متوفرة إلّا بحدود ضيقة لا تتجاوز العلاقة التقليدية بين عرش السراي وعمامة «عاشة بكار»، كما أنه لم يلجأ إلى تفعيل صراع العائدات لحماية موقعه بدرع مذهبي تقليدي.

بعيدًا من الإطراء المفتعل أو الرباء، خاض الرئيس نواف سلام معركة «حصريّة السلاح»، بجولاتها الساخنة والمتواصلة على طاولة مجلس الوزراء

القرار بيد من؟ سلاح «حزب الله» بين «إرادة لبنانية» و«قبضة إيرانية»

المتراكمة تؤكد أنّ قرار سلاحه لم يعد في الأمل بيده، بل هو في يد الحرس الثوري الإيراني. هذه الحقيقة لم تعد مجرّد تحليلات، بل باتت تُقال علنًا من مسؤولي النظام الإيراني، وكان آخرهم وزير الخارجية عباس عراقجي الذي تحدّث بشكل لا لبس فيه عن «الدور الاستراتيجي» لسلاح «الحزب» المرتبط مباشرة بالمصالح الإيرانية العليا في المنطقة. وإلى جانب تأكيد



سفير إيران «:قرار سلاح «حزب الله» بيدنا»

الصريح على تبعية القرار العسكري لـ «الحزب» لظهران، فإنّ ما قاله عراقجي يستبطن أيضًا، وفق قراءة سياسية معقّقة، دعوة غير مباشرة وصريحة في أن للتفاوض مع إيران مباشرة حول هذا السلاح، باعتبارها المرجعية الوحيدة القادرة على البثّ بعصره، وهو ما يعني فعليًا أنّ هذا القرار بات خارج النطاق السيادي اللبناني، ويخضع لمعادلات إقليمية كبرى لا علاقة لها بمصلحة لبنان أو أمنه واستقراره.

وان لم يكن تصريح عراقجي كافياً، فإنّ الكلام الذي أطلقه السفير الإيراني في لبنان مجتنبى أماني قبل نحو ثلاثة أسابيع أمام مجموعة من



باريس: تأكيد على السيادة وتحذير ضمنيّ من العرقلة

باريس - اندريه مهاوج

جحدّت فرنسا الإسادة بقرار مجلس الوزراء اللبناني بشأن الموافقة على الورقة الأميركية وحصر السلاح بما فيه سلاح «حزب الله» بالقوى الشرعية اللبنانية. وبعد تعريدة وزير الخارجية الفرنسي جان نويل بارو ليل الخميس – الجمعة، أشادت الخارجية الفرنسية بما وصفته بالقرار التاريخي والشجاع الذي اتخذته الحكومة اللبنانية بالمضيّ قدماً نحو احتكار الدولة السلاح وفق جدول زمنيّ وخطة محدّدة.

جاء في بيان الخارجية الفرنسية أنّ القرار يمثل إشارة قوية على عزم السلطات اللبنانية على جعل لبنان دولة ذات سيادة، معادًا بناؤها ومزدهرة، مع ضمان سلامة الأراضي ضمن حدود معترف بها مع جيرانها، وعلى أن تكون في سلام معهم.

وأكدت باريس أنها ستكون مع شركائها الأوروبيين والأميركيين والإقليميين، إلى جانب السلطات اللبنانية لتنفيذ التزاماتها. وسُفّعل ذلك من خلال مشاركتها في آلية مراقبة وقف إطلاق النار التي تُدار مع الولايات المتحدة، والتي يجب أن يكون بالإمكان تعزيزها. كما ستدعم القوات المسلّحة اللبنانية وستلتزم في إطار قوة الأمم المتحدة الموقّعة في لبنان (اليونيفيل)، لكي تكتمل شروط إعادة الإعمار وتقديم المساعدات العربية والدولية للبنان ليلتقط الفرصة ويواكب التغيرات في المنطقة.

وجاء الموقف الفرنسي بمثابة دعم واضح للقرار اللبناني بفرض سيطرة الدولة على السلاح، وتعزيز دور الدولة والتقليل من نفوذ التنظيمات المسلّحة اللبنانية وغير اللبنانية، مع رسالة

وختمت الخارجية البيان بدعوة جميع الفاعلين اللبنانيين لاحترام القرار الذي اتخذته الحكومة اللبنانية بشكل سيادي وشرعي، والحفاظ بحزم على تماسك واستقرار لبنان لتمكينه من مواجهة

جومانا زغيب

القرار الجريء الذي اتخذه مجلس الوزراء بحصرية السلاح بيد الدولة، يشكّل فاتحة سياسية منطقية لسلسلة من التطوّرات والقرارات ذات الصلة، تأكيدًا على فعل لبنان عن الصراع الإقليمي الطاحن، ليس لمصلحة التطبيع مع إسرائيل، بل لمصلحة تجييده عن حسابات المحاور وأخصّها محور الممانعة الذي لم يستطع للبنان سوى الولايت، بعدما أعاده عقودًا عدّة إلى الورا وأغرقه في الكوارث والمآسي.

ومنذ اليوم، وبحسب ما تلقني عليه أوساط كنسية وحقوقية في مجلس خاص لقراءة الموقف وتقييم آفاق المرحلة، يمكن الكلام على إطلاق مساعٍ جديدة لتكريس تجريد لبنان، بدلًا من المرافعة عند عبارة الحياد التي تحول دون بلورتها عمليًا عقيات وتعقيدات كثيرة وإجراءات وخطوات دولية تحتاج إلى إجماع، بينما التجريد هو أقرب إلى موقف توافقي داخلي، يتحرّز بتأييده عربيًا ودوليًا.

والتجديد، وهو واقعياً ما دعا إليه البطريرك الماروني مار بشارة بطرس الراعي مرارًا، ولقاه في هذه الدعوة كثيرٌ من أهل السياسة والرأي، فإنه يقترّب عن التحوّل إلى حالة سياسية وربما وطنية، بما تعنيه من حماية للسلم الأهلي اللبناني ومن فرصة للانصاف بطمأنينة وراحة إلى إعادة بناء الدولة والمؤسسات بحسب ما يتوافق عليه اللبنانيون بإرادة حرّة وبعيدًا من أيّ ضغوط خارجية وتهويل أو استتواء لفته على أخرى. ومن البديهي أن انطلاق على خط مواز عملية الإصلاح الجدي والجزري والتي لا بدّ أن تلحظ المحاسنة لما ضلّت به المرحلة الماضية من ارتكابات وفظائع



باريس: تأكيد على السيادة وتحذير ضمنيّ من العرقلة

باريس - اندريه مهاوج

جحدّت فرنسا الإسادة بقرار مجلس الوزراء اللبناني بشأن الموافقة على الورقة الأميركية وحصر السلاح بما فيه سلاح «حزب الله» بالقوى الشرعية اللبنانية. وبعد تعريدة وزير الخارجية الفرنسي جان نويل بارو ليل الخميس – الجمعة، أشادت الخارجية الفرنسية بما وصفته بالقرار التاريخي والشجاع الذي اتخذته الحكومة اللبنانية بالمضيّ قدماً نحو احتكار الدولة السلاح وفق جدول زمنيّ وخطة محدّدة.

جاء في بيان الخارجية الفرنسية أنّ القرار يمثل إشارة قوية على عزم السلطات اللبنانية على جعل لبنان دولة ذات سيادة، معادًا بناؤها ومزدهرة، مع ضمان سلامة الأراضي ضمن حدود معترف بها مع جيرانها، وعلى أن تكون في سلام معهم.

وأكدت باريس أنها ستكون مع شركائها الأوروبيين والأميركيين والإقليميين، إلى جانب السلطات اللبنانية لتنفيذ التزاماتها. وسُفّعل ذلك من خلال مشاركتها في آلية مراقبة وقف إطلاق النار التي تُدار مع الولايات المتحدة، والتي يجب أن يكون بالإمكان تعزيزها. كما ستدعم القوات المسلّحة اللبنانية وستلتزم في إطار قوة الأمم المتحدة الموقّعة في لبنان (اليونيفيل)، لكي تكتمل شروط إعادة الإعمار وتقديم المساعدات العربية والدولية للبنان ليلتقط الفرصة ويواكب التغيرات في المنطقة.

وجاء الموقف الفرنسي بمثابة دعم واضح للقرار اللبناني بفرض سيطرة الدولة على السلاح، وتعزيز دور الدولة والتقليل من نفوذ التنظيمات المسلّحة اللبنانية وغير اللبنانية، مع رسالة

باريس: تأكيد على السيادة وتحذير ضمنيّ من العرقلة



تدعو فرنسا إلى الوحدة الوطنية وتحذّر من أيّ تصعيد

فرانسوا هولاند، رئيس فرنسا، يترأس اجتماعاً مع رؤساء الحكومات في باريس، 2019

إذًا، الرسالة تُنقّح إلى أن بقاء السلاح بيد فصائل مسلّحة خارج إطار الدولة يهدّد وحدة لبنان واستقراره. والبيان يذكّر بشكل واضح بضرورة احترام إسرائيل وقف إطلاق النار، ويشير إلى أهمية الدور الذي تلعبه قوات الأمم المتحدة (اليونيفيل) في الجنوب، ما يعكس حساسية الحدود اللبنانية الإسرائيلية ودور هذه القضية في الاستقرار اللبناني.

وتدعو فرنسا إلى الوحدة الوطنية وتحذّر من أيّ تصعيد يمكن أن يهدّد الاستقرار، وتطالب باحترام الالتزامات الدولية، في محاولة لمنع تفاقم التوترات الإقليمية. كما أنّ دعوة جميع «الفاعلين اللبنانيين» لاحترام القرار تعني أنّ هناك فصائل أو أطرافًا داخل لبنان قد تعارض هذه الخطوة، ولا بدّ من تماسك وطني لضمان نجاحها.

تحييد لبنان يتقدّم وأموال لبنانيّ الانتشار تكفي للازدهار

ضمانات أميركية لترسيم الحدود مع سوريا وإسرائيل



مئات من رجال الأعمال ينتظرون تطبيع الوضع الداخلي اللبناني

علماً أنهم بقدراتهم وبالتعاون مع القطاع الخاص المحلي، يمكنهم المساهمة في إنعاش الاقتصاد اللبناني من الحاجة إلى الكثير من المساعدات، إلّا ما خفّ إعادة الإعمار وإصلاح الإدارة العامة.

ولعلّ أكثر ما يلقى الطمأنينة في القلوب وفي الجيوب، هو الرهان على تطبيع الأوضاع الحدودية بين لبنان وسوريا والعودة إلى اتفاق الهدنة مع إسرائيل، انطلاقًا من إنهاء ملف ترسيم الحدود، بما يحول دون حصول نزاعات وإشكالات أمنية. ويمنع التهريب الفاضح لا سيمًا بين لبنان وسوريا. وبحسب الكثير من الدول الغربية بخاصة، ليست بأفضل واشنطن مستعدّة لمواكبة عمليات ترسيم الحدود بضمّانات جدية ليصلهاها إلى خواتيمها، لا سيمًا أن التعاطي انقلب رأسًا على عقب مع سوريا بعد رحيل نظام بشار الأسد وتنامي التنسيق مع نظام الرئيس أحمد الشرع على مختلف الصعد.

والأمني الملثم واستعادت الدولة الثقة بنفسها وثقة الداخل والخارج بها.

وبناء عليه، فإنّ مئات من رجال الأعمال اللبنانيين ينتظرون استكمال الخطوات العملية لتطبيع الوضع الداخلي اللبناني، وبالأخصّ في ما يتعلّق بالقضاء وشريعة التجزئة، وبما يمنع به من استقلالية ونزاهة شديدة الخطر ماليًا واستثماريًا. ومعلوم أنّ الأموال اللبنانية في الخارج بعيد نهاية الحرب في لبنان كانت تقفّ بنحو أربعين مليار دولار، لكنها تصاعدت تدريجيًا لتبلغ اليوم ثلاثة أضعاف هذا الرقم.

واللافت، أن العديد من رجال الأعمال والمتموّلين اللبنانيين الذين يوظفون أموالهم في الخارج كما أصحاب المشاريع المتوسطة، يرغبون في معظمهم في العودة إلى الاستثمار في لبنان ولو بجزء من إمكانياتهم، إذا ما توافر المناخ السياسي

12 مراقبا جويا فقط يُسيّرون الملاحة الجوية... وإتفاقية وشيكة لإستقدام مراقبين جدد

ملف المراقبين الجويين إلى الطحلة: هل تكفي إعادة إحياء «مركز التدريب»؟

الخطّة والرؤية والمهلة الزمنية المتوقعة؟ وما الرابط بين تعيين نضال رزق مديرة بالتكليف لمصلحة الملاحة الجوية عوض المهندس كمال نصر الدين في هذا التوقيت؟

فتات عيّاد

تحت وصاية «المافيا والميليشيا»، كان مطار بيروت الدوليّ: مع وزراء وصاية وتعيينات وتلزيمات، كُرس نهج الفساد وسطوة «حزب الله» على المرفق العام الوحيد الذي يربط لبنان بالعالم، ليدار خارج معايير المنظمة الدولية للطيران المدني «إيكاو» ICAO. وقبل سقوط آخر حبة رمل في «الساعة الرملية» لانهياره، قلبت الساعة في العهد الجديد، وانطلق قطار الإصلاح في المطار أخيرًا، مع تعيين الهيئة النازمة للطيران المدني، «إنجاز» وزارة الأشغال هذا، والذي عطلته ذهنية المحاصصة الطائفية لـ 20 عامًا، يُستتبّع اليوم بمعالجة ملف آخر لطالما ضغطت «إيكاو» لمعالجته، وهو ملف نقص المراقبين الجويين، الذي وصل إلى ذروته مع رفض الرئيس السابق ميشال عون تعيين المراقبين الناجحين عام 2018، بحجة «التوازن الطائفي»، ليكرس التوازن تهديدًا لسلامة الملاحة الجوية للطائرات وركابها جميعهم من دون تمييز.

بعد أقلّ من عام على كشف «نداء الوطن» جدول عمل المراقبين الجويين، الذي وصل في الحرب الإسرائيلية على لبنان لداوم 24 ساعة، ضاربًا المعايير الدولية، تعود اليوم لنسّط الضوء على استمرار عدهم بالتناقص: فمن 17 مراقبًا في كانون الأول الماضي، إلى 12 مراقبًا مجازًا فقط، تسير كامل الملاحة الجوية في لبنان اليوم.

وللمرة الأولى اليوم منذ العام 2010، يوضع الملف على سكة «الإصلاح» الجذريّ لا الترقيعيّ، وذلك من بوابة خطة وزارة الأشغال للحد، في السباق، بكشف مدير عام الطيران المدني أمين جابر لـ «نداء الوطن»، أنها تأتي على مستويين اثنين: قرار الحكومة القاضي بإنجاز تدريب المراقبين الجويين الجدد، لينضفوا للمراقبين الحاليين، وذلك عبر إعادة العمل بـ«مركز تدريب سلامة الطيران المدني» CASC، المعقل منذ سنوات، ما يمكن «المعاونين المراقبين» من أخذ رخصة مراقب جوي، والنمسات الأخيرة لاتفاقية قيد الإنجاز لاستقدام مراقبين جويين من مصر ضمن اتفاقية «من دولة لدولة».

«لبنان يحتاج إلى القرار والدعم والرؤية التي تحتضن التطوير ولا تعرقله»، قال وزير الأشغال العامة فايز رساميّ خلال افتتاح «مركز التدريب» منذ أسابيع. والقرار بحل ملف نقص المراقبين الجويين «اتخذ»: فما هي

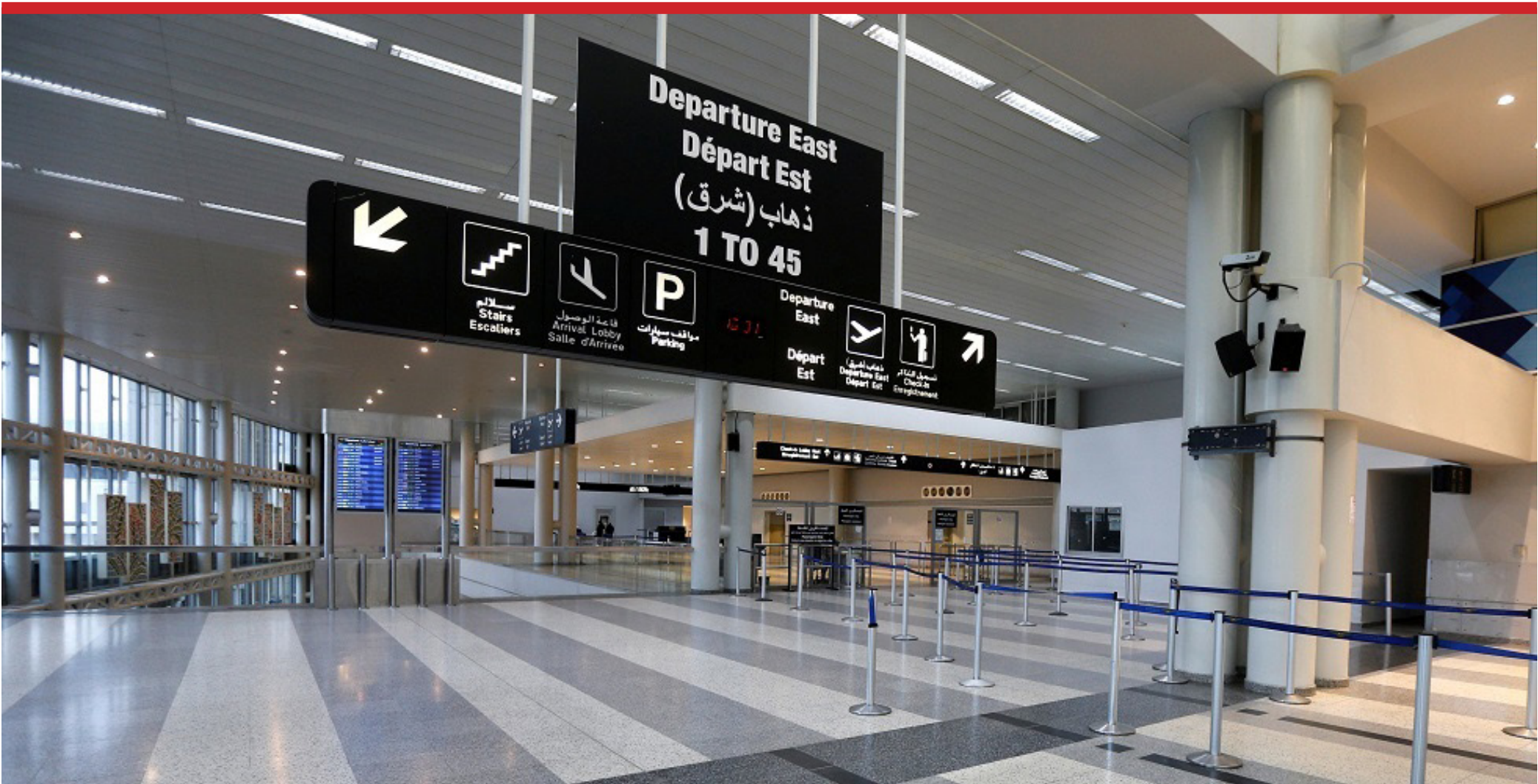
الحلول مكانه، ما كُفّ الضغط على المراقبين الجويين المجازين، لضرورة تقسيم مناورات المراقبة، على عدهم حصراً.

المحطة الثانية من التعطيل، كانت بعدم ضم القاضي بالحلول قد غاب، لكن كانت دوقًا هناك قرارات سياسية بديلة، قوامها «التعطيل». ويمكن اختصار تعقد ملف المراقبين الجويين، بمحطتين أساسيتين تختصران 15 عامًا من تسويق الحل ومراكمّة الأزمة: المحطة الأولى، هي بقاء المراقبين الجويين الجدد لدفعه «عام 2010»، المئتين عام 2013، بصفة «معاون مراقب» لعدم تمكنهم من أخذ رخصة مراقب جوي إلى اليوم، بسبب تعطل العمل بـ «مركز تدريب سلامة الطيران المدني» (توقف العمل به في ظروف الحرب الأهلية)، الذي يمنحهم رخصة العمل كمراقب جوي بعد تدريبهم وفق المعايير المحلية والدولية وضمنها معايير إيكاو، المشعر الأعلى للطيران في العالم، ما أبقاهم معاوني مراقبين، لا يستطيعون استلام مناوبة عمل المراقبة وحدهم، ويقتصر عملهم على «مساعدة» المراقب الجوي لا

بين المحطتين، بقي معاون المراقب «معاونًا» والمراقب الناجح، «ناجحًا» مع وقف تنفيذ ترقي الأول لصفة «مراقب جوي مجاز» ووقف تنفيذ ترقي الثاني لنادية «تثبيته». والمصلحة: تناقص مستمر في أعداد المراقبين المجازين، ودوامات عمل غير إنسانية، لكن السلطة اللبنانية كانت تغرد خارج إيقاع «إيكاو»، التي كانت صريحة في تقاريرها بأن دوامات مراقبي برج المراقبة في مطار بيروت منافية حتى للمعايير العالمية.

إعادة إحياء مركز التدريب ثقافة «انتظام المؤسسات» في جلسة حكومية بتاريخ 29 أيار الماضي، أقرت حكومة الرئيس نواف سلام، إنجاز تدريب المراقبين الجويين الجدد أو «مراقب معاون»

في حديث لـ «نداء الوطن»، يشرح مدير عام الطيران المدني، أمين جابر، كيف أنّ «مركز تدريب سلامة الطيران المدني» CASC، هو المركز الرسمي المتخصص بالتدريب في الطيران المدني، للمراقبين الجويين والطيارين ومنهم



أزمة المراقبين الجويين تراكمت عبر السنوات



عدد المراقبين الجويين اليوم 12 فقط بينما الحاجة الحقيقية تتخطى الـ 60 مراقبًا

الرخص وفق معايير «الإيكاو». المركز الذي توقف العمل به بسبب الحرب الأهلية، واستؤنف العمل به اليوم، سيسمح له بتدريب المراقبين الجويين الجدد، ومنهم الرخص التي تمكنهم من الالتحاق بالمراقبين الجويين المجازين في أبراج المراقبة، ويتوجّهات من وزير الأشغال فايز رساميّ، «عملنا لأكثر من شهرين على خطة قوامها إعادة العمل بالمركز عبر مستويين اثنين: الكادر الفني والإداري عبر تشكيل فريق عمل متكامل يسيّر المركز، بدءًا من تعيين مدير للمركز بالتكليف، وأساتذة مدربين، والمستوى الثاني هو تأمين النواقص على مستوى الأجهزة التقنية المطلوبة لتلبية حاجات التدريب، علما أنّ «نظام المحاكاة» الذي يدرّب المراقبين الجويين بشكل أساسي، مؤقّن منذ العام 2019».

في الشباك، يُبيّن جابر أنه «لدينا 35 مراقبًا جويًا جديدًا، قرابة نصفهم، هم دفعة العام 2010، والنصف الآخر هم دفعة 2018. وقد انطلقنا في الدورة التمهيدية الأولى للمراقبة الجوية ATC 051 منذ 3 أسابيع مع دفعة العام 2010، أي «المساعدين المراقبين» الذين يساعدون ويمارسون مهام بالفعل منذ سنوات في أبراج المراقبة.

في الشباك، يُبيّن جابر أنه «لدينا 35 مراقبًا جويًا جديدًا، قرابة نصفهم، هم دفعة العام 2010، والنصف الآخر هم دفعة 2018. وقد انطلقنا في الدورة التمهيدية الأولى للمراقبة الجوية ATC 051 منذ 3 أسابيع مع دفعة العام 2010، أي «المساعدين المراقبين» الذين يساعدون ويمارسون مهام بالفعل منذ سنوات في أبراج المراقبة.

من 9 أشهر إلى عام أزمة 15 عامًا تحل في أشهر؟ وعن مدة التدريب، بلفت جابر إلى أنها «قد تمتد بين 9 أشهر إلى عام، لأخذ الترخيص والعمل كمراقب جوي، ما يخفف الضغط على

المراقبين الجويين الحاليين خلال سنة»، لينجز مركز التدريب في أبرز أسباب استئناف العمل به، وهو معالجة نقص المراقبين الجويين.

وفي التفاصيل، هناك 5 دورات أساسية تنتظر معاوني المراقبين، ويزيد مستوى التدريب مع كل دورة، ويوجي رخصا مختلفة (مراقب في برج المراقبة، مراقب في المراقبة الإقليمية...)، ويعطي جابر مثالًا: عندما يُنجز المتدرب من دفعة 2023، ثلاث دورات متتالية، من أصل 5 دورات، يخوّل حينها العمل في برج المراقبة، بحيث يراقب الطائرات في مطار بيروت الدولي، تحت مسمى on job training كمساعد مراقب جوي، وعندما تنتهي جميع الدورات، يتم تقييمه ومنحه شهادة ترخيص كمراقب جوي مجاز.

الاستعانة بمراقبين من الخارج

ولا يمكن الانتظار، ريثما ينضم معاونو المراقبين، للمراقبين الجويين بصفة مراقب، والمخاطرة بالسلامة الجوية إلى ذلك الحين، لا سيما أنّ عدد المراقبين الجويين تناقص حتى بلغ 12 مراقبًا فقط اليوم، فمنذ كانون الأول إلى اليوم: توفي مراقب، وأحيل آخر إلى التقاعد وفق ما يكشف جابر، فيما ترك 3 مراقبين العمل على أثر الأزمة الاقتصادية، فرخصة المراقب تمكنه من العمل في مطارات عالمية، يصل راتبه فيها إلى 5000 دولار أحيانًا.

وعن استخدام مراقبين جويين من الخارج، يكشف جابر أنها ستكون «اتفاقية من دولة لدولة، لمراقبين لديهم تراخيص ويعملون فعلاً في المطارات، وقد طلبنا الدعم من مصر، وأبدوا استعدادًا، وتوقع أنّ نصل إلى اتفاق قريبًا، ينتج عنه استخدام قرابة 16 مراقبًا جويًا».

ولا ينكر جابر أنّ ظروف عمل المراقبين الجويين ليست مثالية اليوم، واعدًا بأن «تتحسن تدريجيًا مع استقدام مراقبين من الخارج»، ما يريح المراقبين الحاليين، فعوض تقسيم دواماتهم على 24 ساعة يعملون خلالها على فترات مناوبة متقطعة (تبديل كل 3 ساعات

بين 6 مراقبين)، يتم تقسيم الدوام إلى 12 ساعة، ما يجعلهم يعملون في شروط أفضل.

تعيينات جديدة

علما أنّ كل هذه الحلول، ترافقت مع تعيين نضال رزق، مديرة لمصلحة الملاحة الجوية بالتكليف، خلفا للمهندس كمال نصر الدين.

وعن معلومات «نداء الوطن» حول أجواء مشحونة رافقت مرحلة التسليم والتسليم، يعلّق مصدر في الطيران المدني بالقول «كانت هناك صعوبة بأن يسير نصر الدين معنا في مشروع إعادة إحياء مركز التدريب، فهو لم يتعاون في هذا الملف ولديه مقاربة مختلفة، ما جعل الوزير رساميّ يفتح المجال لرزق، لأنها أشدّ افتكاكًا على هذا الحل الجذري والأمثل والأكثر توفيرًا على الدولة عوض تدريب المراقبين في مراكز غير رسمية، عدا عن أنّ نصر الدين بقي في منصبه لأكثر من عقد، ولا خير من إحداث تغيير ريثما يتم تعيين مدير بالأصالة.

نحو استراتيجية وطنية للطيران المدني

من جهته، كان الوزير فايز رساميّ قد أدّ خلال إعادة إحياء مركز التدريب أنه بات ركيزة أساسية في الاستراتيجية الوطنية للطيران المدني، مهامه تتخطى تدريب المراقبين، إلى إعداد كوادر في مختلف مجالات الطيران المدني.

والسؤال البديهيّ: لماذا حلت أزمة عقود في عام واحد؟ والجواب هو أنّ ملف المراقبين جويين، خير مثال على أنّ الرؤية والحل عليه معقّد، فكان الفساد جزءًا من نوع آخر، هدّدت سلامة الملاحة الجوية في لبنان لعقود، فيما إعادة إحيائه أعادت عقارب مطار بيروت للتوقيف الدولي!



بالنسبة إلى نضر، الجواب واضح: «كارثة حقيقية، بكل ما للكلمة من معنى، ليست فقط بيئية، بل اقتصادية ومالية واجتماعية... المواطن المحاصر بالأزمات يواجه اليوم أزمة مياه تزيد أعباءه وتثقل فاتورته الشهرية».

ويشرح «أن الأزمة لم تأت من فراغ، بل هي نتيجة شح الأمطار في الشتاء، ما حرم النبع من تغذيته الأساسية، وانعكس انخفاضًا حادًا في منسوبه».

للمرة الأولى يواجه النبع خطر الجفاف الحقيقي. شح الأمطار فاقم الأزمة، ومع استمرار الانخفاض، فإن الأشهر الخمسة المقبلة ستكون الأصعب، وربما الأسوأ، إذا تأخر الشتاء.

وفق خطة مصلحة مياه لبنان الجنوبي، كُلب من البلديات التي تملك آبارًا إرتوازية الاعتماد الكامل عليها في التغذية، ريثما تمر الأزمة، وإلا... فإن الكارثة ستكون أكبر.

أزمة النبع القديمة المتجددة بلغت هذا العام ذروتها، الناس باتوا يتكبّدون كلفة صهايج المياه يوميًا. نقلة واحدة بـ 15 دولارًا، وغالبًا ما يحتاج كل منزل إلى اثنتين أسبوعيًا... أي ما يعادل 120 دولارًا شهريًا، ضعف قيمة الاشتراك السنوي تقريبًا.

لا تُحسّد البلديات اليوم على واقعها، خصوصًا في ظل أزمة المياه المتفاقمة، رغم أنّ الملف من مسؤوليّة مؤسسة مياه لبنان الجنوبي. رئيس بلدية كفرمان عبدالله فرحات أكد أنّ البلدية، ورغم عدم اختصاصها، تولّت تشغيل الآبار التابعة للمصلحة لتأمين المياه للأهالي.

كفرمان، المعروفة تاريخيًا بوفرة مياهها، باتت تعتمد اليوم على الآبار الجوفية، مع امتلاكها ثلاث آبار، اثنتان منها في الخدمة وثالثة قيد الإنجاز. ويجري العمل على حفر بئر إضافية لتحقيق تغذية شاملة.

فرحات لا يخفي حجم الكارثة ويصف الوضع بالمأسوي، مشيرًا إلى أنّ التوزيع غير المنتظم يعيق الاستفادة من الآبار، رغم ضخ المياه 12 ساعة يوميًا، إلا أنّ تلك البلدة ما زال بلا مياه. ويسعى للحصول على تفويض قانوني يسمح للبلدية بإدارة تشغيل وتوزيع المياه ضمن خطة متكاملة.

نبع الطاسة يئن... والقرى كذلك. بين تقنين قاسر وغياب خطة إستراتيجية شاملة، تبقى اللسّلة مفتوحة: من ينقذ الناس من العطش؟ وهل تكون أزمة هذا الصيف ناقوس خطر لصيف قادم أشدّ عطشًا؟

رمال جوني

مشهد مأسوي تعيشه قرى النبطية وإقليم التفاح، مع دخول نبع الطاسة، أحد أهم روافد المنطقة، في أزمة شح غير مسبوقة، فبعد أن كان يغذي أكثر من 30 بلدة، بات بالكاد يروي 15، وضمن تقنين قاس وصل في بعض البلديات إلى 24 ساعة أسبوعيًا.

في قلب جبل اللوزية، يغور نبع الطاسة يوقًا بعد آخر، في مشهد لم تعهده المنطقة منذ عقود، ما يطرح تساؤلات خطيرة: هل دخلنا فعلاً زمن الشح؟ وهل تكون الآبار الارتوازية حلاً... أم عبئًا إضافيًا؟

وفق خطة مصلحة مياه لبنان الجنوبي، كُلب من البلديات التي تملك آبارًا إرتوازية الاعتماد الكامل عليها في التغذية، ريثما تمر الأزمة، وإلا... فإن الكارثة ستكون أكبر.

أزمة النبع القديمة المتجددة بلغت هذا العام ذروتها، الناس باتوا يتكبّدون كلفة صهايج المياه يوميًا. نقلة واحدة بـ 15 دولارًا، وغالبًا ما يحتاج كل منزل إلى اثنتين أسبوعيًا... أي ما يعادل 120 دولارًا شهريًا، ضعف قيمة الاشتراك السنوي تقريبًا.

عند غرفة التجميع التي تنطلق منها التغذية باتجاه القرى، تظهر الكارثة: كان من المفترض أن يصل ارتفاع المياه إلى 70 سنتم، لكنه بالكاد يبلغ 5 سنتم اليوم.

يقول أكرم نضر، المشرف على منشأة النبع، بحسرة: «مرت علينا أيام صعبة، لكن لم نشهد مشهدًا حزينًا كهذا... النبع يختنق، والمياه تتراجع يوقًا بعد يوم.

هذا يعني مزيدًا من التقنين... ونحتاج إلى وعي كبير من الناس بخطورة الوضع، نحن فعلاً نعيش معاناة قاسية.

لطالما شق نبع الطاسة طريقه نحو قرى جوش ودير الزهراني وغيرها، أما اليوم، فلا مياه ولا من يحزنون. حجارة مجرى النهر وحدها شاهدة على زمن كان فيه الماء وفيرًا.

في شهر آب من كل عام، ينخفض منسوب النبع نحو 10 سنتم، أما هذه السنة، فقد تراجع بمقدار 50 سنتم، وهذه مأساة حقيقية».

غرف التجميع الفارغة والمجرى اليابس يصوران مشهدًا غير مألوف في تاريخ نبع الطاسة، ومع كل قطرة تضح، تُرفع الصلوات ألا يحف عليه معقّد، فكان الفساد جزءًا من نوع آخر، هدّدت سلامة الملاحة الجوية في لبنان لعقود، فيما إعادة إحيائه أعادت عقارب مطار بيروت للتوقيف الدولي!

في افتتاح مؤتمر «الاقتصاد الاغترابي الرابع» عون: الطريق صعب لكنّ الإصلاح بدأ

أكّد رئيس الجمهورية العماد جوزاف عون أنّه «رغم الانهيار الكبير الذي شهده لبنان خلال السنوات الماضية على مختلف الأصعدة، كان الاغتراب النبض الوحيد الذي ظل ثابتاً، والمغتربون كانوا دائماً أول من لَبّى النداء وقت الحاجة، وكانوا أحياناً كثيرة أسرع وأكثر فعالية من الدولة».

رأى عون أنّ «لبنان اليوم، ليس في حاجة فقط إلى دعم مالي بل إلى شراكة حقيقية، حيث يكون المغترب مستمراً وناعلاً للمعرفة، وشريكاً في التخطيط وفي القرار، وأن يأتي حاملاً معه فكرةً جيّداً، وشبكة علاقات واسعة، وإرادة لخلق فرص عمل من خلالها، ويدعم المشاريع الصغيرة التي تنبض بالحياة في كل منطقة من لبنان».

ولفت، في افتتاح مؤتمر «الاقتصاد الاغترابي الرابع» الذي انعقد صباح أمس، إلى أنّ «منقطفنا تشهّد اليوم تحولات كبيرة، وهناك استثمارات عملاقة في مجالات جديدة، ولهذا السبب، علينا العمل على دبلوماسية اقتصادية جديدة، تفتح للبنانيين أبواب العمل والاستثمار ليس في الخارج فقط، بل في لبنان أيضًا. وعلينا أن نخلق الفرص هنا، ونعيد الأمل لكل شاب وشابة يبحثون عن مستقبل يليق بطموحاتهم، ويجعلهم يقون في هذا البلد. ولذلك، دعا الرئيس عون إلى ضرورة «أن نعيد ربط لبنان بدور إقليمي منتج، يكون حاضرًا في إعادة الإعمار، والمشاريع الإقليمية، والتحوّلات الكبرى التي تعيد رسم خريطة الاقتصاد في المنطقة».

وأوضح أنّه «ليس خافيًا أن الطريق صعب، وأن هناك إصلاحات وقوانين في طور الإعداد. لكن الإصلاح على طريق الإقرار، ونحن نعمل بإصرار على مجموعة ملفّات، بعضها صار قانونًا وبدأ تطبيقه، وبعضها لا يزال قيد التضير والنقاش».

القانون الخاص بالمناطق الاقتصادية الحرة للصناعات التكنولوجية.

قانون إعادة هيكلة القطاع المصرفي، ومعالجة الفجوة المالية، ورفع السرية المصرفية.

قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

قانون استقلالية القضاء.

وبغيرها من الإصلاحات البنّوية، هدفها خلق بيئة شفافة ومستقرة وأمنة، تحمي المستثمر، وتعيد الثقة للبنان».

وأشار إلى أنّ «التحديات المطروحة أمامنا كثيرة، تبدأ من الإصلاح المالي والاقتصادي، واستعادة الثقة بالمصارف والعملة الوطنية، مرورًا بإصلاح القطاع العام والقضاء، بما يعيد للدولة حضورها كمرجعية قوية وعادلة».



«ليس خافيًا أن الطريق صعب وهناك قوانين في طور الإعداد»

«في زمن التحوّلات العميقة، تجتمع اليوم حاملين معنا وجع الانهيار وتوق النهوض، آتين من داخل الوطن وخارجه، لنبحث في سبل العبور من المحنة إلى الرجا».

وأشار إلى أنّ «التحديات المطروحة أمامنا كثيرة، تبدأ من الإصلاح المالي والاقتصادي، واستعادة الثقة بالمصارف والعملة الوطنية، مرورًا بإصلاح القطاع العام والقضاء، بما يعيد للدولة حضورها كمرجعية قوية وعادلة».



«مؤتمر الاقتصاد الغترابي الرابع»

ثم ألقى الرئيس العالمي للجامعة اللبنانية التوقف عند بعض الثوابت لتحفيز المغتربين على الغتراب اللبناني يُشكّل ركيزةً أساسيةً من ركائز الاقتصاد الوطني، ليس فقط عبّر التحويلات المالية التي ترفّع ميزان المدفوعات، بل من خلال دوره الحيويّ في فتح أسواقٍ خارجية، ونقل المعرفة والخبرات، وتقديم فرص استثمارية نوعية داخل لبنان».

وأوضح أنّ «اللبنانيين يتميّزون في عالم الغتراب بخصورهم الفاعل في مختلف القطاعات الاقتصادية حول العالم، من التجارة والصناعة، إلى التكنولوجيا والخدمات. وقد أثبتت الجاليات اللبنانية أنّها رالدة، بما تكتّسه من صورةٍ مُشرّقةٍ وقُدرةٍ على التأثير والمبادرة. إنّ مشاركة المغتربين في المؤتمرات الاقتصادية، لا سيّما مؤتمرنا الحالي هي خطوة أساسية نحو إعادة بناء الثقة وتعزيز التفاعل بين لبنان الفقيم ولبنان المُنتشر وصولاً إلى اقتصادٍ أكثر استدامة ونافقًا على العالم».

شقيق: تحفيز المغتربين

ثم تحدّث رئيس الهيئات الاقتصادية محمد شقيق مرجّحًا للرئيس عون، وبالحضور وقال: «بالزامن مع مؤتمرنا يعيش لبنان فرحةً كبيرةً بقدم أبنائه من أنحاء العالم اقضاء الصيف مع أهلهم وأحبائهم. ولعب دور اقتصادي محوريّ في المنطقة. والمغتربون مدعوون ليكونوا جزءًا فاعلاً من هذا المسار».

كما أعلن أنّ «الهيئات الاقتصادية ستعمل على تعزيز التواصل بين رجال الأعمال المقيمين والمغتربين، لإقامة شراكات ومشاريع مشتركة تفتح آفاقًا جديدة للنمو والتقدم».

تحضيرات للملتقى الاقتصادي اللبناني- العماني

التي تتجلّى في المشاريع الوطنية التي تبتناها الغرفة على المستويين المحلي والدولي.

وأشار إلى أنّه «من المقرر إقامة «الملتقى والمعرض الاقتصادي الصناعي التجاري اللبناني - العماني» في مركز عمان للمؤتمرات والمعارض في سلطنة عمان، وذلك بين 27 و 29 تشرين الأول 2025، برعاية وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار العماني قيس اليوسف. ويُعدّ هذا الملتقى أول حدث اقتصادي صناعي وتجاري لبناني بهذا الحجم يُنظّم في السلطنة ويهدف إلى فتح آفاق جديدة للتعاون بين رجال الأعمال اللبنانيين ونظرائهم العمانيين، بالإضافة إلى جذب الاستثمارات نحو لبنان، لا سيّما في قطاعات الصناعة، التكنولوجيا، الزراعة، وسائر المجالات الإنتاجية».

استقبل رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس ولبنان الشمالي توفيق دبوسي، أمس وفدًا برئاسة رئيس مجموعة شركة «الحقائق» لتنظيم المعارض والمؤتمرات اللبنانية - العمانية علي مهدي، وعضوية المدير العام للشركة سميرة حايك ومديرة العلاقات العامة في الشركة نور الهدي غريب.

ورحب دبوسي بالوفد الزائر، منبًيًا على «الدور الاقتصادي والتنموي الرائد لسلطنة عمان، وعلى «رؤية عمان 2040» التي تعكس توجّهًا طموحًا نحو تشجيع الاستثمار وتعزيز التنمية المستدامة».

من جهته، عبّر مهدي خلال اللقاء عن تقديره لمسيرة غرفة طرابلس الإنمائية ودورها في دعم مختلف القطاعات الإنتاجية، مشيدًا بالرؤية الاقتصادية

الكهرباء... الاعتماد على مصدر وحيد للفيول خطر دائم يهدّد بالعودة إلى العتمة



أزمة مزمنة

ختمت أبي حيدر حديثها بالإشارة إلى أنّ شركات انخفاض الطلب، بعد أن شهدت ازدهارًا غير مسبوق في السنوات السابقة، ولكنها شكّدت على أهمية الطاقة المتجدّدة، قائلة: «من يستطيع اليوم تركيب نظام شمسي، فليفعل، لأنها طاقة مستدامة وتساهم في خفض الفاتورة الفردية والفاتورة النفطية للدولة اللبنانية خصوصًا عند تطبيق قانون الطاقة المتجدّدة الموزعة، والأهم أن يتمّ التركيب عن مختصين وأنظمة صحيحة».

لجنة الدفاع عن المستأجرين: القانون الجديد جريمة

المجال، والطعينين الذين قدّموا إلى المجلس الدستوري».

وشدّد المجتمعون على «اعتبار أنّ القانون الجديد يشكّل جريمة بحق مئات آلاف العائلات، إضافة إلى الجريمة التي ستتركّب ضد أبناء الفقراء

وذوي الدخل المحدود في التعليم الرسمي، وضد العديد من القطاعات الإنتاجية في المصانع والمعامل والمحال التجارية، وبخاصة الصغيرة منها، والمؤسسات الصحية. ذلك أنّ القانون يأتي مباشرة بالتزامن مع العدوان الإسرائيلي المستمرّ على لبنان، الذي أدّى إلى تدمير آلاف المؤسسات والوحدات السكنية في العاصمة والجنوب والبقاع».

وأكدّوا «أهمية رفع الصوت، واستمرار التحرك، ووضعوا توجّهًا يؤدي إلى إحفاق الحق عبر إنصاف المستأجر والمالك، وليس طرفًا منهما على حساب الآخر، مشيرين إلى أن برنامج التحرك سيعمل قريبًا».



جريمة بحق مئات آلاف العائلات

خفض فاتورة الكهرباء».

وأشارت أبي حيدر إلى أنّ هناك سعيًا حاليًا من قبل وزارة الطاقة والحكومة اللبنانية نحو تنويع مصادر الإنتاج، وعدم الاعتماد فقط على الفيول، خصوصًا أن لبنان يواجه التزامات مالية تجاه العراق لم تُسدّد بعد، ما يضع علامات استفهام حول استمرارية هذا الاتفاق، «كل هذه التحديّات بحاجة إلى حلول جذرية لتفادي العودة إلى العتمة»، وفق قولها.

وحول تأثير تحسّن التغذية الكهربائية على سوق أنظمة الطاقة الشمسية، أوضحت أنّ الطلب على هذه الأنظمة كان في الأساس نتيجة لأزمة خائفة، بدأت عام 2019 مع الانهيار المالي، وتفاقمّت بعد انفجار مرفأ بيروت عام 2020، حين لم تعد الدولة قادرة على تأمين الدولار، وأصبحت المولدات تقتنّ الكهرباء بشكل قاسٍ، ما دفع المواطنين للجوء إلى الطاقة الشمسية كحلّ فردي مكلف آنذاك.

وتابعت: «شهدنا طفرة في الطلب على أنظمة الطاقة الشمسية خلال 2020-2021، ولكن مع التحسّن في التغذية الكهربائية، انخفض هذا الطلب بشكل ملحوظ، بعدما تحقّق نوع من الاكتفاء الذاتي لدى من ركبوا هذه الأنظمة. في الواقع، هذا التحوّل لم يكن نتيجة استراتيجية وطنية بل بسبب غياب الدولة عن دورها، ما اضطرّ المواطن للبحث عن حلول بديلة بنفسه».

ولفتت أبي حيدر إلى أن التحوّل نحو الطاقة الشمسية لم يكن انتقالًا مخططًا نحو طاقة مستدامة، بل كان خيارًا طارئًا فرضته الأزمة. وقالت: «صدر في عام 2023 قانون الطاقة

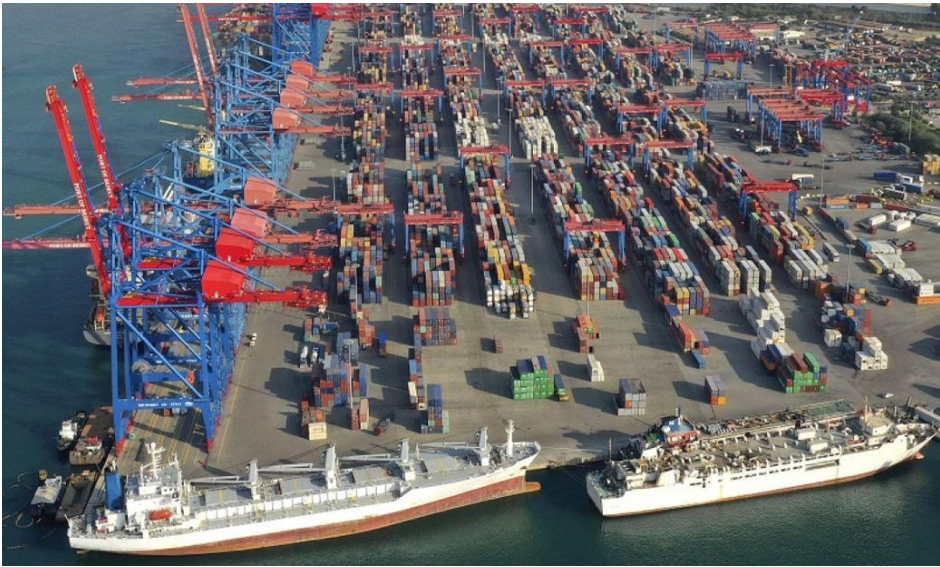
غابيل بطيش

تبقى الكهرباء في لبنان عنوانًا دائمًا لأزمة مزمنة. من الانقطاع، إلى الاعتماد على مصدر وحيد للفيول، ومن غياب التخطيط إلى غلاء البدائل، يدور اللبناني في دوامةٍ لا تنتهي من الانتظار والحلول المؤقتة.

ورغم مؤشرات خجولة لتحسّن محدود، يبقى الخوف قائمًا من العودة إلى العتمة في أي لحظة، فهل سنشهد فعلًا انفراجة أم سنعود إلى دائرة الانقطاعات؟ وهل يمكن للطاقة الشمسية أن تكون الحلّ الحقيقيّ الذي ينقذ لبنان من ظلام مستدام؟

تؤدّد الخبرة في شؤون الطاقة، كريستينا أبي حيدر، لـ «نداء الوطن»، أنّ لبنان لا يزال يعتمد حتى اليوم على مصدر وحيد للفيول، وهو الفيول العراقي، معتبرة أنّ هذا الواقع يُشكّل تهديدًا للاستقرار الطاقويّ، خصوصًا أنّ أيّ تأخير في الشحنات أو إخلال بالدفع قد يعيد البلاد إلى العتمة. علنًا أنّ هناك وعدًا من الجزائر ومن غيرها لتزويد لبنان بالفيول.

أضافت: «رغم أننا بدأنا نلمس تحسّناً في واقع الكهرباء، إلا أن مصدر الفيول الواحد، هو أمر مقلق. اليوم، وللمرة الأولى منذ سنوات، نرى وزير الطاقة الحالي يضع القطاع على السكة الصحيحة من خلال تطبيق القوانين، وهذا تطور إيجابي، ولكنه يتطلب وقتًا قبل أن نرى نتائجه على أرض الواقع، سواء من خلال زيادة ساعات التغذية أو



نمّوا لاف

كشفت إدارة مرفأ بيروت في بيان أمس، أنّ «حركة الاستهلاك المحليّ تسجّل نموًا لافتًا يلمس 35 ٪ مقارنة بالفترة السابقة، مؤكّدة أنّ هذا الارتفاع يترجم نشاطًا متزايدًا على الأرصفة».

وأشارت إلى أنّ «ثلاث بواخر تقوم حاليًا بعمليات التفريغ، فيما تنتظر بواخر أخرى دورها للدخول وإتمام الإجراءات اللوجستية».

ولفتت إلى أنّ «هذا الزخم في حركة الاستيراد يعكس مؤشرات إيجابية على صعيد الطلب الداخلي، حيث تعمل الفرق الفنية والإدارية على ضمان السيالية عمليات المناولة والتفريغ، بما يحافظ على وتيرة العمل ويواكب حاجات السوق المحلية».

رسامي بحث مع عيتاني والأسمر في أوضاع المرفأ

وفي ما يتعلّق بأوضاع المرفأ، عبّد وزير الأشغال

مصر وقطر تصوغان مقترحًا جديدًا لإنهاء الحرب

تل أبيب تتجاهل الضغوط الدبلوماسية وتستعدّ لاجتياح غزة



أطفال غزة يواجهون جولة جديدة من القتال العنيف (رويترز)

«مع تطوّر المعركة»، سيعمل الجيش على «الحفاظ على حياة المختطفين وسيسمح بإعادة تأهيل القوات»، مشدّدًا على أنه «تتحقّل المسؤولية عن جاهزية الجيش وأمن الدولة ومواطنيها إلى جانب إعادة المختطفين» والحسم مع «حماس». وبينما كانت تقارير صحافية إسرائيلية قد ذكرت أن زامير يُعارض توسيع العمليات البرّية في غزة، أكد زامير أنه «تتعامل مع الخطة الجديدة وستقوم بتعميق التخطيط لها وستستعدّ في المستوى الأعلى ومثلما جرى في كلّ مرّة في الماضي سننفذ المهمة بالشكل الأفضل».

وأفادت «القناة 12» الإسرائيلية بأن زامير حدّر نتنياهو خلال اجتماع المجلس الوزاري المصغر من أن إرسال الجنود في العملية العسكرية في غزة قد يكون «مصدية موت». وأكد مسؤول أمني إسرائيلي عزم الجيش لن يعرض حياة المختطفين للخطر، ولن ينفذ أي أمر عسكري فوقه «علم الأسود» مرتبط بمخاطر محتملة على حياة الرهائن. وكان المجلس الوزاري الأمني قد اعتمد المبادئ الخمسة لإنهاء الحرب، وهي: نزع سلاح «حماس»، وإعادة جميع الرهائن - الأحياء منهم والأموات، ونزع السلاح من

القطاع، وفرض السيطرة الأمنية الإسرائيلية على غزة، وإنشاء إدارة مدنية بديلة لا تتبع لـ «حماس» ولا للسلطة الفلسطينية.

أميركپا، أكد نائب الرئيس جيه دي فانس في مستهلّ اجتماع مع وزير الخارجية البريطاني ديفيد لامي في جنوب بريطانيا أن واشنطن ولندن قد تختلفان على كيفية معالجة الأزمة في غزة، لكن يجمعهما هدف مشترك هو السعي إلى إنهائها. ولدى سؤاله عن خطة بريطانيا للاعتراف بدولة فلسطينية، أكد فانس مجدّدًا أن واشنطن لا تعترّز الاعتراف بدولة فلسطينية، معتبرًا أنه لا يعرف ما يعنيه الاعتراف فعليًا «نظرًا لعدم وجود حكومة فاعلة هناك». ورأى وزير الخارجية ماركو روبيو أن المحادثات مع «حماس» انهارت في اليوم نفسه الذي اتخذ فيه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون قرارًا بالاعتراف بـ «الدولة الفلسطينية»، موضّحًا أن إعلان عدد من الدول عزمها الاعتراف بدولة فلسطينية الشهر المقبل جعل من الصعب تحقيق السلام وأبقى التوصل إلى اتفاق مع «حماس».

تزامنًا، نكّدت السعودية بـ «أقوى وأشدّ العبارات» بقرار السلطات الإسرائيلية «احتلال» غزة، ودانت بـ «شكل قاطع إمعانها في ارتكاب جرائم التتويع،

والممارسات الوحشية، والتطهير العرقي ضدّ الشعب الفلسطيني»، بينما أجرى وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان سلسلة اتصالات دولية مع الاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا وتركيا ومصر، بحث خلالها القرارات الإسرائيلية الأخيرة. كما أعربت الإمارات عن إدانتها بأشدّ العبارات واستنكارها الشديد قرار الحكومة الإسرائيلية احتلال غزة، محذرة من التداعيات الكارثية لهذا القرار ووقوع المزيد من الضحايا الأبرياء في القطاع واستفحال المأساة الإنسانية.

وجددّت أبو ظبي تأكيدها أن صون الحق الفلسطيني لم يقدّ خيارًا سياسيًا، بل هو ضرورة أخلاقية وإنسانية وقانونية، مشدّدة على أن لا استقرار في المنطقة إلّا بدلّ الدولتين، في وقت يعقد فيه مجلس الأمن جلسة اليوم حول الوضع في الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية. وانتقد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش خطة



«حماس»: السيطرة على مدينة غزة تعني «التضحية» بالرهائن

إسرائيل للسيطرة على مدينة غزة، واصفًا القرار بأنه «تصعيد خطر» سيؤدّي إلى تهجير الفلسطينيين.

وكان لافتًا إعلان ألمانيا أنها ستعلّق تصدير المعدات العسكرية التي يمكن استخدامها في غزة إلى إسرائيل، في حين تحدّث نتنياهو مع المستشار الألماني فرديريش ميرتس، معرّبا عن خيبة أمهه لقرار الأخير فرض حظر على توريد السلاح إلى إسرائيل. واعتبر أن «ألمانيا، بدلًا من دعم الترشح المعتدلة التي تخوضها إسرائيل ضدّ «حماس»، التي نفذت أيشع هجوم ضدّ الشعب اليهودي منذ الهولوكوست، تكافئ إرهاب «حماس» من خلال فرض حظر السلاح على إسرائيل». واعترضت دول أوربية وغربية عدّة على الخطة الإسرائيلية.



أشاد شي بالتواصل بين واشنطن وموسكو (رويترز)

إلّا أن فرص نجاح ذلك لا تزال غير مؤكّدة. وكشفت أن روسيا ستوقف هجومها في منطقتي خيرسون وزابوريجيا في جنوب أوكرانيا في إطار الاتفاق. لكن مسؤولًا في البيت الأبيض اعتبر أن تقرير «بloomberg» محض تكهّات.

في الأثناء، كشف الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي أنه أجرى في الأيام الأخيرة «العديد من الاتصالات والمحادثات على مختلف المستويات، وكلّها يجمعها فهم واحد، وهو أن الحرب يجب أن تنتهي، علينا» خلال غزوها، تمهيدًا للقمة المرتقبة بين ترامب وبوتين، موضّحة أن واشنطن تسعى إلى الحصول على موافقة أوكرانيا وحلفائها الأوروبيين على الاتفاق،

سباق محموم بين ضمّ الضفة والاعتراف بدولة فلسطين



مناطق الضفة باتت مقطّعة الأوصال (رويترز)

الخطورة، كونه ينسف فكرة «الدولة اليهودية»، ويعرّض «التهديد الديموغرافي» الذي يقصّ مضجع حكام تل أبيب، فأخر ما تنريده إسرائيل بروز ثواب أو وزراء عرب أشداء يؤقّونها ويشكّلون كابوسا سياسيًا لها على المنابر وفي ساحات المواجحة.

ولا شك أيضًا في أنّ التاريخ أثبت أنّ الدولة العبرية تجهد لترك جبهاتها مفتوحة مع محيطها، فاستمرار الحروب يتيح لها احتلال مزيد من الأراضي العربية وقضم ما تبقى من أراض فلسطينية، بينما إبرام اتفاقات سلام، وإن كان أمرًا يريح إسرائيل ويجلب لها الأمن المنشود، إلّا أنه يضع في الوقت عينه حدًا لـ «طموحاتها الاستيلانية» على أراضي الغير.

ويبقى أنّ السباق المحموم سيحتدم في قابل الأيام بين بعض الدول الغربية التي جاهرت بعزمها الاعتراف بدولة فلسطين قبل شهر أيلول المقبل، وبين مساعي تل أبيب الحثيئة الرامية إلى ضمّ أراض في الضفة الغربية، لقطع بذلك الطريق نهائيًا على إمكان قيام دولة فلسطينية كاملة الأوصاف مستقبًلًا.

اللامركزية تجمع مكوّنات شمال سوريا وشرقها

والبحمي حرّية المعتقد والعدالة الاجتماعية. واعتبر أن الإعلان الدستوري الحالي لا يُلتي تطلّعات السوريين، ما يستدعي تعديله لضمان مشاركة أوسع في المرحلة الانتقالية، مشدّدًا على ضرورة إطلاق عملية عدالة انتقالية قائمة على كشف الحقيقة والمساءلة وجبر الضرر، وتهيئة بيئة أمنة لعودة المهجّرين، ورفض أي تغيير ديموغرافي. كما دعا البيان الختامي إلى إعادة النظر في التقسيمات الإدارية لتلائم الواقع الديموغرافي والتنموي، والالتزام بمخرجات اتفاقية 10 آذار بين دمشق و«مقدس»، وكوفرنارس وحدة الموقف الكردي»، كخطوات نحو توافق وطني شامل. واختتم البيان بدعوة إلى عقد مؤتمر وطني سوري جامع تشارك فيه كلّ القوى الوطنية والديمقراطية لضيافة هوية وطنية جامعة، وبناء دولة حرة، ديمقراطية، لامركزية، يسودها القانون، وتُحامن فيها الكرامة الإنسانية. ويعيش فيها الجميع أحرارًا ومستساوين.

وفي افتتاحية «الكوفرنارس»، شدّدت الرئيسة المشتركة لادائرة العلاقات الخارجية في الإدارة الذاتية إلهام أحمد على أن المؤتمر ينبغي في مرحلة مفصلية من تاريخ سوريا، مؤكّدة أن «التعدّد ليس تهديدًا بل مصدر قوة، وأن الحماية

أمنية من الجيش الإسرائيلي، وهو أمر يحصل راهنًا في العديد من مناطق الضفة المقطّعة الأوصال.

فضلاً عن ذلك، إن بات الضمّ أمرًا واقعا، فسينهار الضمّ ما يُعرف بالتنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية التي ستفقد حينها صلاحياتها، ليخضع بالتالي زهاء ثلاثة ملايين فلسطيني لحكم شبه عسكري من قبل «منشّق إسرائيلي»،

يدبر ما يُصطلح على تسميته إسرائيلًا «الإدارة المدنية»، ما يعني عيش الفلسطينيين تحت رحمة سلطة عسكرية تتصرّف من دون رقيب ولا حسيب وتتخذ قرارات قضائية مبرمة، لينتدّق بالتالي أهالي الضفة مجدّدًا مرارة كأس تجرّعوها عامي 1967 و 1993، عندما كان الفلسطيني يتّقلل عن غير وجه حق وبلا أي تهمة أو مسوّغ قانوني.

ولرب في أنّ الدولة العبرية ستحرص على عدم منح الجنسية الإسرائيلية لأيّ من فلسطيني الضفة، لأنّ الجنسية هذه تمنحهم حق التصويت للكنيست، وهو أمر تعتبره تل أبيب غاية في

بعلبك توجت مهرجانها بـ «حقبات» هبة طوجي وأساممة الرحباني

مروان الشدياق

على أدرج «معبد باخوس» في «قلعة بعلبك» التاريخية، حيث اعتادت الحجارة على الصمت للإصفاء إلى نبض الفن، تختتم «مهرجانات بعلبك الدولية» الليلة موسمها لحيف 2025، بأهمية ثانية من العرض الغنائي البصرى «حقبات» الذي يحمل توقيع المؤلف الموسيقي والملحن أسامة الرحباني وحضور النجمة هبة طوجي، بعدما قدّماه مساء أمس الجمعة في مشهدية استثنائية تحاكي ذاكرة المكان وتاريخه.

العرض الذي قدّم مساء أمس في أحد أبرز المعالم الأثرية في لبنان والمنطقة، وبين حجارة المعبد الذي وطّأته أقدام عاقلة الفن في لبنان والعالم، شكّل تجربة فنيّة مزجت بين الموسيقى والشعر والضوء والرقص، استعادت أبرز المحطات من ذاكرة المسرح اللبناني، ولا سيّما أعمال الرحبانيين عاصي ومنصور، مع تحيّة خاصة للراحل منصور الرحباني بمناسبة مرور مئة عام على ولادته، وللراحل زياد الرحباني.

«حقبات» العمل الذي يُعدّ له الرحباني منذ 15 عامًا، ونقلته مباشرة شاشتا «mtv» و «One Tv» من إخراج كميل طابنوس، يُعدّ بمثابة تنويع لرحلة فنيّة طويلة جمعت الرحباني وطوجي. وقد حرص أسامة الرحباني في إعداد هذا العرض على تقديم عمل يليق بتاريخ بعلبك وموقعها الفني والثقافي، استُخدمت فيه أحدث تقنيّات الصوت والضوء ثلاثيّة الأبعاد (3D Mapping) والتي ممّك مشهدياتها الفنان إميل عظيمي، لتغمر القلعة بلوحات لم تقتصر

على زاوية واحدة، بل امتدت إلى مختلف أروقنها وأعمدتها فأحاطت الجمهور من كل صوب.

أما الفنانة اللبنانية ذات الأداء العالمي هبة طوجي والتي وقفت للمرة الأولى على أدرج بعلبك، فقدّمت خلال العرض باقة من أغنياتها المعروفة والجديدة، إلى جانب مفاجآت موسميّة وغنائية كانت قد وعدت بها جمهورها، توزعت على مشاهد مسرحية بمرافقة أوركسترا ضخمة وراقصين



هبة طوجي على جدار القلعة (نداء الوطن)

بين الجمال والثقافة والرسالة

«Mr Lebanon 2025» نحو إبراز العقل قبل العضل



ملك جمال لبنان 2025 ووصفاؤه مع نضال بشراوي

على التعبير، وموقفًا ناضجًا من قضايا مجتمعه. كذلك خضع المشتركون لتمارين فكرية ونقاشات في قضايا اجتماعية، من التنقّر إلى الصحة النفسية، ما عكس التوجّه نحو إبراز العقل قبل العضل.

جهود لإيصال الرسالة

في كواليس الحفل، كشفت المنتجة المنقّدة كارلا عاد لـ «نداء الوطن» عن الجهود التقنيّة والإخراجية التي تطلّبتها إعداد نسخة هذا العام من Mr Lebanon، بدءًا من الإضاءة والمؤثّرات، وصولًا إلى التصوير والإخراج الفني. لكنّ الأهم بنظرها كان الرسالة. «لم نرغب في تقديم عرض مرّتين ينتهي بانتهاء الحفل، بل ركّزنا على الإنسان بشخصيته ومواقفه. سعيًا لأنّ يظهر كل مشترك على طبيعته، من دون نصوص معدّة أو تمثيل مطعّن. ذلك كان التحديّ الحقيقي» بحسب عاد، التي شدّدت أيضًا على أهميّة استمرار الدعم المجتمعي للمسابقة كي تترشّح كمشروع ثقافي لا يقلّ أهمية عن أيّ إنتاج تلفزيوني أو مسرحي آخر.

انتهى إذًا حفل «Mr Lebanon 2025»، لكنّ رسالته بدأت للتوّ. إذ قدّمت نسخة هذا العام من المسابقة الجماليّة صورة متكاملة للرجل المعاصر: وسيم، لكن أيضًا مثقّف وناضج وفاعل في محيطه، ومن قلب بيروت، وغير شاشة «mtv» وصلت هذه الرسالة إلى كل بيت: «الجمال لا يفصل عن العمق، والنجاح الحقيقي يبدأ من الداخل».

الماضية، حيث توقّفت التمارين أكثر من مرة ثمّ استعيدت، ما تطلّب جهدًا مضاعفًا في إعادة تشكيل الفريق والحفاظ على مستوى المشاركين. ويتابع بشراوي: «لكن رغم الصعوبات، خُفّت مرحلة التحضير بـ 17 مشتركًا تتراوح أعمارهم بين 19 و28 عامًا، جاؤوا من مناطق وخلفيّات مختلفة وجمعهم الطموح والانضباط والسعي للمميّز». ويضيف عاد لـ «نداء الوطن»: «لم يكن هدفنا تجميل الصورة فحسب، بل إظهار شخصيّة كلّ شاب واختيار مدى ثقّله للمسؤوليّة».

شباب أكثر ووعي أعمق

هذا العام، شكّل إقبال غير مسبوق على المشاركة في «Mr Lebanon» يقول بشراوي، وهو ما وصفه المتّلمّون بأنه «النسخة الأقوى على الإطلاق». لكنّ الملفت لم يكن عدد المتقدّمين إلى المسابقة فحسب، بل نوعيّة المتقدّمين: شباب جامعيّون، رياضيّون، مثقّفون، يسعون لإثبات أنفسهم في مجتمع سريع التغيّر. فقد تطوّرت نظرة المجتمع للمسابقة وبدأت تتلاشى الأحكام المسبقة. وعلى الرغم من استمرار بعض الأصوات المتنقّدة خصوصًا عبر وسائل التواصل، إلا أنّ الغالبية باتت ترى فيها فرصة للتنمكين، لا مجرد عرض بصريّ.

بعكس ما يُشاع، لا تقوم المسابقة على الجمال الخارجي فقط. فلجنة التنظيم تضع شروطًا واضحة، كأن يكون المشترك طالبًا جامعيًا أو حامل شهادة عليا، وأن يمتلك شخصية قوية وقدرة

فهي التي تصنع الفرق وتضعنا على الطريق الصحيح».

حنية يتابع شاركًا: «الشهادة ليست مجرد ورقة، إنّها هوية. فالإنسان المتعلّم والمثقّف هو وحده القادر على العطاء الحقيقي والتطوّر الفعليّ، والدخول إلى مجتمعه من باب العزيمة والمسؤولية. قد ينجح الإنسان في مجالات عدّة، لكن إذا لم يكن مسلّحًا بالعلم، سيصل في مرحلة ما إلى قناعتٍ بأنّ الطريق كان ينقصه شيء».

وعن فوزه باللقب الجماليّ قبل أيام، يقول حنية: «الجميع يعلم أنّ اللقب يفتح أبوابًا ويوفّر فرصًا، لكنّي لا أبحث فقط عن الفرص، بل عن المسؤولية والرسالة. عندما شاركتُ في المسابقة، لم أكن أمثّر بكلّ هذه الأبعاد، إنما بعد الفوز أدركت حجم الدّور اليوم، «ملك جمال لبنان» لا يمثّل نفسه فقط على قدر هذه المسؤولية، وأنّ أعمل بجّد كما فعلت في دراستي، أكون حينها قد استحققت لقبًا ليس فقط من خلال المظهر، بل بالضمضمون أيضًا».

بذلك يحاول سعد الدين حنية تقديم صورة جديدة عن «ملك جمال لبنان»، كشاب مثقّف وملتزم لا يرى في اللقب مجرد إنجاز شخصي، بل منقّة للعب دور وطني وأخلاقيّ وثقفيّ.

كواليس ما قبل التنويع

تحضيرات المسابقة امتدّت لأكثر من 16 شهرًا. وبحسب رئيس «لجنة مسابقة ملك جمال لبنان» نضال بشراوي، فقد واجهت سلسلة من التحديات الصعبة أبرزها الظروف الأمنيّة والحرب خلال الفترة

بعزيمة وإرادة صلبة. قرّر الشاب سعد الدّين حنية أن يخطّ مسيرته في عالم الجمال، واضعًا نصب عينيه هدفين كبيرين: التفوّق الأكاديمي في اختصاص الهندسة، والفوز بلقب «ملك جمال لبنان» للعام 2025.

أنا شخصٌ يعمل بجّد في حياته»، يقول حنية لـ«نداء الوطن»، وعندما حدّدت أولويّاتي في مطلع هذا العام، كنت مدركًا أنّي أضع نفسي أمام تحدّ كبير. فالفوز بلقب «Mr Lebanon» لا يعتمد على الشكل، بل يتطلّب جهدًا وتمرّينًا وتحضيرًا ذهنيًا وجسديًا، إضافةً إلى ثقافة واسعة. وفي الوقت ذاته، اختصاصي الجامعي في مجال الهندسة يتطلّب وقتًا وتركيزًا كبيرين».

الشهادة هويّة واللقب مسؤولية

وعلى الرّغم من الصعوبات، تمثّن سعد الدين حنية من تحقيق التوازن. فهو نهاريّ طالب هندسة، وليلاً رياضي ملتزم، وفي الحالين شخصٌ يعمل رؤية واضحة لمستقبله. لم يعتبر يوفًا أنّ النجاح قد يأتي صدفة، بل هو ثمرة تخطيط دقيق وتعب متواصل، وإصرار لا ينكسر.

ولعلّ الأهمّ من كلّ ذلك، الرسالة التي يسعى حنية لإيصالها إلى أبناء جيله، إذ يقول: «في عصر مواقع التواصل الاجتماعيّ، بات كثيرون يزون أنّ الدراسة الجامعية ليست ضرورية، وأنّ النجاح قد يأتي عبر مشروع تجاري أو عمل عبر الإنترنت. لكنّي أومن أنّ الشهادة العلميّة لا بدّ منها،

محمد دهشة

على شاطئ صيدا، حيث ترتفع قلعتها البحرية كشاهدٍ صامت على قرون من التاريخ، لم يكن هذا الأسبوع عاديًا بل شهد عودة الروح إلى الجسد. فيين أمواج البحر التي تتهاوس مع الرصيف القديم، وعلى أنغام موسيقى رسمت لوحة من الحنين والأمل، انطلقت «مهرجانات صيدا الدولية» في نسختها السادسة، معلنةً أنّ المدينة، بوابة الجنوب، عادت لتكون عاصمة الفن والثقافة.

ليلة الأربعاء التي حملت عنوان «راجعين بلحن كبير»، تحوّل ميناء الصيادين إلى مسرح مفتوح، لا يفصله عن الجمهور سوى صوت البحر. وتحت قبة السماء المضاءة بالنجوم، أحيا «أوركسترا المعهد الوطني العالي للموسيقى- الكونسرفتوار» بقيادة المايسترو أندريه الحاج، سهرّة ساحرة، أطلقف فيها النوتات الموسيقية حواريًا مع التاريخ، تغنّي به صوت الفنان الكبير غسان مليها رئيس مجلس النواب نيّبه برى النائب ميشال موسى، والرئيس فؤاد السنيورة،

تقدّم الحضور، اللبنانيّة الأولى نعمت عون، والسيدة سحر يعاصيري سلام، وممثلاً وزير الثقافة غسان سلامة، إضافةً إلى عدد من النواب والشخصيات، كانت في استقبالهم جميعًا رئيسة «اللجنة

الوطنية لمهرجانات صيدا الدولية» نادين كاعين والسيدات أعضاء اللجنة. كاعين، التي وصفت المهرجانات بأنها «مساحة مفتوحة للناس وللفنر

«راجعين بلحن كبير» في افتتاح «مهرجانات صيدا»

والإبداع»، أكدت أنّ صمود المهرجان في وجه الصعاب كان بفضل دعم القلوب التي أمنت برسالته.

ابنة صيدا، رئيسة «الكونسرفتاتوار الوطني» هبة القواس، تحدّثت من جهتها عن علاقتها الوجدانية بالمدينة، وعن القلعة البحريّة والزيارة كجزء من طفولتها وحلمها، مؤكّدة أنّ صوت صيدا اليوم يعود عاليًا ليغنيّ لبنان كلّهُ.

أما الفنان غسان مليها، فكان حضوره بمثابة شهادة حبّ للمدينة التي وصفها بأنها «قلب لبنان النابض بالحياة والعنفوان والصمود». مليها غنّى من الذاكرة اللبنانية ومن أحنان التراث التي لا تموت، فتفاعل معه الجمهور بحبّ وشوقٍ. وأضافت لوحات الحركة اللبنانية التي قدمتها فرقة «هياكل بعلبك» رونقًا شعبيّة أصيلة، جعلت المسرح ينبض بالحياة.

مهرجانات المدينة المستمرة حتى الليلة السبت، والتي جمعت نخوعًا مثل نانسبي عجرم ومارسيل خليفة، تؤكّد للجميع أنّ صيدا عادت بكلّ زخمها لتعزف على أوتار الفن لحناً ينسي مرارة الأيام، ويؤكد أنّ إرادة الحياة أقوى من كلّ التحديات.



قلعة صيدا تحضن مهرجانها

أكبر جسر معلق في العالم



منحت الحكومة الإيطالية موافقتها النهائية على مشروع ضخ بقيمة 16 مليار دولار أميركي لبناء أكبر جسر معلق في العالم، يهدف إلى ربط جزيرة صقلية بالبر الرئيسي.

يُعرف الجسر باسم جسر مضيق ميسينا، ويبلغ طوله 2.3 ميل. ويُتوقع أن يتم الانتهاء منه بحلول عام 2032. وعلى الرغم من تعطل المشروع لعدة عقود بسبب مخاوف أمنية وزلازل، أكدت رئيسة الوزراء جورجيا ميلوني أنه يمثل «استثماراً في حاضر إيطاليا ومستقبلها».

لكنّه يواجه معارضة قوية من جهات مختلفة. إذ تُعرب جماعات بيئية عن قلقها من المخاطر التي قد تتعرض لها الطيور المهاجرة في المنطقة، كما أنهم يشككون في جدوى بناء جسر في واحدة من أكثر المناطق نشاطاً زلزالياً في البحر المتوسط. بالإضافة إلى ذلك، يخشى المعارضون من تزايد التكاليف وتسلسل المافيا إلى عقود البناء.

حيوية لجنوب إيطاليا، خاصةً من خلال تسهيل حركة السكك الحديدية والطرق السريعة.

من جهة أخرى، يحظى المشروع بدعم قوي من مؤيدين يرون أن الجسر سيوفر دفعة اقتصادية

عماد موسى

جادة ضحايا حافظ الأسد

أخيّرًا صار في إمكان المواطن واللاجئ السوري والسائق اليائس اليائس الباحث عن راكب بالغلط، والجثث المتنقلة على الأقدام وكل كائن لبناني حي، أن يمروا جميعهم على جادة الرئيس حافظ الأسد (سابقاً) وأن يستذكروا نهضة قالها زياد الرحباني أو مقطعاً من أغنية أو جملة موسيقية.

تأخر القرار 20 سنة، قرار إزالة آثار حكم البعث لحكام لبنان وهي كناية عن نصب لحافظ وبشار وباسل الأسد ولوحات لساحات وشوارع ومراكز ثقافية وخوازيق حملت اسماءهم «الطاهرة». كل ما يمت إلى الديكتاتور وذريته كان يجب أن يزول ويُرش مكانه مطهرات ومعقمات.

ليس من المنطق بشيء أن تصبح شوارعنا صورة طبق الأصل عن موازين القوى الإقليمية والمحلية وعن عناوين التفرقة والتحدي والاستزلام والانبطاح والتبعية. «نهج حافظ» و«دوّار بشار» و«كوع أبو عمار» قبل هؤلاء وشو إلنا بالجنرالات فوش واللبناني وويغان وغورو ودولة الرئيس جورج كليمنصو؟ أن نرفض الفرنسيين والإنكليز لا يعني استبدالهم بالجنرال قاسم سليمانني ومن يشدّ على مشدّه.

«مدام ماري كوري» على الراس والعين، و«باستور» حبيينا. القديسون من مار متر... إلى مار مارون مروّزا بمار نقولا مّا وفيينا ولهم نرفع الدعاء، الخلفاء الفقهاء العلماء باسمائهم نستدل ونستنير.

قرار مجلس الوزراء باستبدال اسم الديكتاتور الراحل باسم زياد الرحباني إجراء شجاع... في غير مكانه.

فالفنان المستقيل حديثاً من الحياة لم يكن طالب شهرة أو تخليد كما لم يكن في صف سياسي مناهض للبعث. بل كان مقتنعاً بالخاط الممانع الممتد في التاريخ من «الفصائل المسلحة الثورية اللبنانية»... إلى «المقاومة الإسلامية في لبنان».

أن تصبح جادة الإمام الخميني جادة لقمان سليم، بقرار جريء، أقرب إلى العقل من استبدال اسم الأسد باسم عبقرى رحباني.

الزميل الممانع فيصل عبد الساتر، مالى المنصات وشاغل الشاشات رأى أن «تغيير اسم جادة الرئيس حافظ الأسد إلى اسم آخر مرفوض جملة وتفصيلاً» واعتبر القرار الحكومي «ناتجاً عن كيدية سياسية».

كلام الزميل عبد الساتر حفزني على التفكير باسم آخر. سليم الوزني. جادة سليم الوزني. وتبين لي أن بلدية بيروت سقت أحد شوارع بيروت، في عهد بلال حمد، باسم الوزني.

حسنا جادة كمال جنبلاط. أيضا وجدت أن شارعاً محاذياً لشارع مصرف لبنان حمل اسم «المعلم».

جادة رينيه معوّض إذًا. اسم بديل ونقيض لاسم ديكتاتور سورية. سقط الاقتراح لأن الرئيس الشهيد حظي بشارع حمل اسمه وحديقة ومطار.

ما رأي السادة القراء النجباء/ النجيبات باسم «جادة ضحايا الرئيس السوري حافظ الأسد»؟ بدأ نحافظ على الاسم المرفوض استبداله بأي اسم آخر.

مراهق يبيع لعبته ويصبح مليونيراً... لشراء «لامبورغيني»

حقق المراهق أليكس بتلر (15 عاماً) من سيائل ثروة مالية بعد بيع لعبة الورق «تاكو ضد بورتو» التي ابتكرها وهو في السابعة من عمره، إلى شركة الألعاب الكبرى «بلاي مونستر» في ويسكونسن، بعدما تجاوزت مبيعاتها 1.5 مليون نسخة.

بدأت فكرة اللعبة، التي يتنافس فيها اللاعبون على تحضير أغلى وجبة، على سبيل «الصدفة». لكن شغف أليكس بها جعله يطورها بالتعاون مع عائلته، التي قررت تأسيس شركتهم الخاصة «هوت تاكو إنك». ومع نمو اللعبة وتزايد الطلب عليها، قررت العائلة بيعها. ورغم أن قيمة الصفقة لم تُعلن، أكد أليكس أنه يعتزم استثمار الأموال، معبراً عن رغبته في شراء سيارة لامبورغيني.



صمت الحيتان يقلق العلماء



مما يهدد أعدادها في المستقبل. ويعتقد الخبراء أن هذه الظواهر المناخية تتزايد بشكل مقلق، مما يثير مخاوف بشأن الأضرار طويلة المدى على النظم البيئية البحرية بأكملها.

دقّ العلماء ناقوس الخطر بعد رصدتهم انخفاضاً كبيراً في أصوات الحيتان الزرقاء قبالة سواحل كاليفورنيا، في ظاهرة يُعتقد أنها تشير إلى تدهور مقلق في النظام البيئي.

تتبع الباحثون أصوات ثلاثة أنواع من الحيتان على مدى ست سنوات، واكتشفوا تراجعاً بنسبة 40 % في أغاني الحيتان الزرقاء. وتعود هذه الظاهرة إلى موجة حر بحرية، تُعرف باسم «الكتلة»، أدت إلى ارتفاع حرارة المياه وتسمم السلسلة الغذائية. وقد أدت هذه الظروف إلى نقص حاد في الكريل، الغذاء الأساسي للحيتان، مما أجبرها على قضاء وقت أطول في البحث عن الطعام.

يصف عالم المحيطات البيولوجي جون رايان الوضع بأنه «يشبه محاولة الغناء أثناء الشعور بالجوع الشديد». وتوضح الدراسة أن هذا الجهد الإضافي في البحث عن الغذاء يؤثر سلبيًا على قدرة الحيتان على التكاثر،

جثة سليمة بعد 28 عامًا



تحنيط جسده بشكل طبيعي. كان نصير الدين يسافر مع شقيقه كاسر الدين هريّا من خلافت عائلية. ومع ارتفاع درجات الحرارة وذوبان الجليد في منطقة كوهستان النائية، انكشفت الجثة، مما وضع نهاية لقضية اختفاء غامضة استمرت لما يقرب من ثلاثة عقود. وقد عاد كاسر الدين إلى المنطقة لاستلام رفات شقيقه، لتُختتم بذلك واحدة من أغرب قصص الاختفاء التي وثقتها المنطقة.

عُثر على جثة رجل يُدعى نصير الدين، كان قد اختفى قبل 28 عامًا، سليمة تمامًا داخل نهر جليدي في باكستان. وتشير التفاصيل إلى أن الجثة عُثر عليها مع بطاقة هوية سليمة، مما سمح للشرطة بالتعرف إلى الرجل الذي فقد في 1997. ووفقًا للتحقيقات، يُعتقد أن الرجل انزلق وسقط في شق جليدي أثناء بحثه عن مأوى من عاصفة ثلجية، حيث ساهمت الظروف القاسية من البرودة ونقص الأكسجين في